التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011

لسنة

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل السادس

الأرض والمقدسات

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

الأرض والمقدسات

مقدمة

مهما حاول المرء أن يبحث عن صياغات وتوصيفات جديدة لما يحصل في القدس خوفاً من تحول عبارة "تصاعد وتيرة الاعتداءات" إلى عنوان أدبي تقليدي خالٍ من المعنى، إلا أن هذه المحاولات تبوء بالفشل، لأن التركيز الصهيوني على القدس ما فتئ يتصاعد عاماً بعد عام بشكل يجعل محاولة تفادي هذا العنوان مجرد تحاذق. ويحار الباحث المتابع لما يجري في مدينة القدس في كيفية رصد وتبويب ما يتجمع لديه من تقارير هائلة تتحدث عن خطوات تهويد المدينة، تكاد لا تستثني مجالاً من مجالات الحياة.

هذه "الصحوة" الصهيونية تجاه القدس ليست مفاجئة، فتهويد المدينة هو التجلي الأكبر والأبرز لمقولة "يهودية الدولة" التي باتت اليوم المقولة المركزية في العقل السياسي الصهيوني، فإذا كانت "إسرائيل" دولة ذات هوية يهودية، فلا بدّ أن تكون عاصمتها "أورشليم" كذلك، هذه المدينة التي ما تزال حلماً حتى يومنا هذا، فالناظر إلى أفق المدينة اليوم، سيلحظ كتلاً ضخمة من الأبنية تحيط بها، لكن عينه لن تخطئ هويتها العربية الإسلامية، وستكون مساجدها وكنائسها أول ما تقع عليه العين، بعد 44 عاماً من سقوطها بالكامل في قبضة الصهاينة، وانطلاقاً من ذلك فإننا سنشهد سباقاً متصاعداً لحسم هوية المدينة عاماً بعد عام.

أولاً: المقدسات الإسلامية والمسيحية:

1. المسجد الأقصى المبارك:

خلال سنة 2011 استمرت انتهاكات سلطات الاحتلال لقدسية المسجد الأقصى، حيث شملت هذه الانتهاكات حفريات واعتداءات على الأملاك التابعة للمسجد وتدخل في إدارته واقتحامات؛ وقد بلغ مجموع اقتحامات المتطرفين اليهود والشخصيات الرسمية والأجهزة الأمنية الإسرائيلية للمسجد 34 اقتحاماً خلال الفترة 2010/8/22-2011/8/21. ولكن في الوقت نفسه، اتخذت سلطات الاحتلال مجموعة من الإجراءات لتخفيف القيود التي كانت مفروضة على دخول اليهود إلى المسجد الأقصى، وقد شهدت سنة 2011 واحداً من أكبر الاقتحامات الجماعية اليهودية للمسجد في 2011/8/9 الموافق لليوم التاسع من شهر رمضان، بينما فرضت قوات الاحتلال، في هذا الشهر المبارك، قيوداً مشددة على دخول المسلمين للمسجد لصلاة التراويح وفي أيام الجُمع[1].

أ. تطور الموقف السياسي والديني والقانوني من المسجد الأقصى:

في سنة 2008 كلفت لجنة الرقابة في الكنيست مراقب عام الدولة بإعداد دراسة حول إمكانية فرض السيادة الإسرائيلية على "جبل المعبد"[2]، وانطلاقاً من تلك النقطة بدأ مكتب المراقب العام ميخا ليندنشتراوس Micha Lindenstrauss إعداد تقرير حول الأمر، قدمه للجنة المعنية في حزيران/ يونيو 2010 لكنها لم تناقشه إلا في 2010/8/4، وقررت إبقاء التقرير سرياً، مع إتاحة أجزاء محدودة جداً منه للنشر[3]، ولم تنشر هذه الأجزاء إلا في 2011/5/17 واقتصرت على جمل مقتضبة قالت: "إن الأعمال [التي نفذتها الأوقاف الإسلامية في اسطبلات سليمان] تمت دون تنسيق مع السلطات المعنية لتطبيق القانون في جبل المعبد، ودون الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة... وإن استخدام المعدات الميكانيكية خلال بعض مراحل العمل دمر وبكل أسف بعض الأدلة الأثرية"[4]. وخلص التقرير إلى أنه "من المهم التأكيد على أن أية حفريات في جبل المعبد لا بدّ أن تتم بما يتناغم مع روح المكان، وأن تحصل على التراخيص اللازمة، وأن تتم وفق المعايير الآركيولوجية"[5]. وقد جاء هذا التقرير واستنتاجاته ليخدم أجندة اليهود المتطرفين التي تطالب الحكومة بمواجهة الأوقاف، لإلزامها بالتنسيق مع سلطة الآثار الإسرائيلية في أي أعمال تريد القيام بها في المسجد الأقصى، وقد تزامن هذا التقرير مع حملة إعلامية منهجية أطلقتها مجموعة من الجمعيات اليهودية المتطرفة بالتعاون مع سياسيين بينهم أعضاء في الكنيست، تتهم شرطة الاحتلال بالتمييز ضدّ اليهود في "إجراءات الدخول إلى جبل المعبد"، وقادت هذه الحملة لعقد جلسة استجواب لقائد الشرطة الإسرائيلية آفي بيتون Avi Bitton في لجنة الداخلية والأمن في الكنيست في 2011/6/15[6]، وإلى تحرك مدعي عام الدولة يهودا فينشتاين Yehuda Weinstein للتحقيق في سلوك الشرطة الإسرائيلية، وانتهت هذه الجهود بعقد اجتماع موسع في 2011/8/7 في مكتب رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين Reuven Rivlin، ضمّ قيادة الشرطة الإسرائيلية ومجموعة من السياسيين وممثلي الجمعيات اليهودية جرى الاتفاق فيه على[7]:

1. السماح للعسكريين اليهود بدخول المسجد بزيهم الرسمي (وهو أمر كان ممنوعاً سابقاً).
2. السماح بزيارة المسجد في احتفالات الزواج اليهودية، أو بمعنى آخر السماح بإقامة حفلات زفاف لليهود داخل المسجد.
3. عدم استهداف المتدينين من اليهود بإجراءات تفتيش ورقابة صارمة عند دخولهم للمسجد.

أما في تطور الموقف الديني، فإن اللافت للنظر كان دعوة حاخام صفد شموئيل إلياهو Shmuel Eliyahu، أحد الحاخامين الأساسيين في الحاخامية الرسمية، إلى تقديم "قربان الفصح في جبل المعبد". وأفتى بأن اليهود الذين يتجنبون أداء هذه الشعيرة يخاطرون باستنزال العقوبة الإلهية المدمرة (كارث Kareth) كما يسميها المصطلح التوراتي[8].

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

وكانت مجموعة من اليهود المتطرفين قد قدمت سنة 2010 التماساً للمحكمة العليا الإسرائيلية Israeli Supreme Court تطالب فيه السماح بتقديم القرابين في "جبل المعبد"، لكن المحكمة ردته حينها لسبب أمني، حيث رأى مدعي عام الدولة أن هذا سيكون له تأثير سلبي على الأمن والاستقرار في المنطقة.

ب. الحفريات والإنشاءات تحت المسجد وفي محيطه:

مع نهاية سنة 2010 ودخول سنة 2011 انتقلت الحفريات أسفل المسجد الأقصى وفي محيطه إلى مرحلة جديدة، فبعد أن كان التركيز ينصب على زيادة عدد الحفريات وتوسيعها أصبح اليوم منصباً على تأهيل هذه الحفريات وافتتاحها أمام الزوار، لتشكل بعد افتتاحها واستكمال ربطها ببعضها البعض مدينة يهودية تاريخية تحت المسجد، وهذا التحول يعني أن البنية التحتية لهذه المدينة قد اكتملت. ويوضح الجدول التالي تطور أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى:

جدول 6/1: تطور أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه حسب نوعها في الفترة 2010/8/21-2011/8/21[9]

المنطقة		الجهة الجنوبية	الجهة الغربية	الجهة الشمالية	المجموع
نوع الحفريات	مكتملة	12	9	0	**21**
	نشطة	5	10	2	**17**
المجموع		**17**	**19**	**2**	**38**

تطور أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه حسب نوعها في الفترة 2010/8/21-2011/8/21

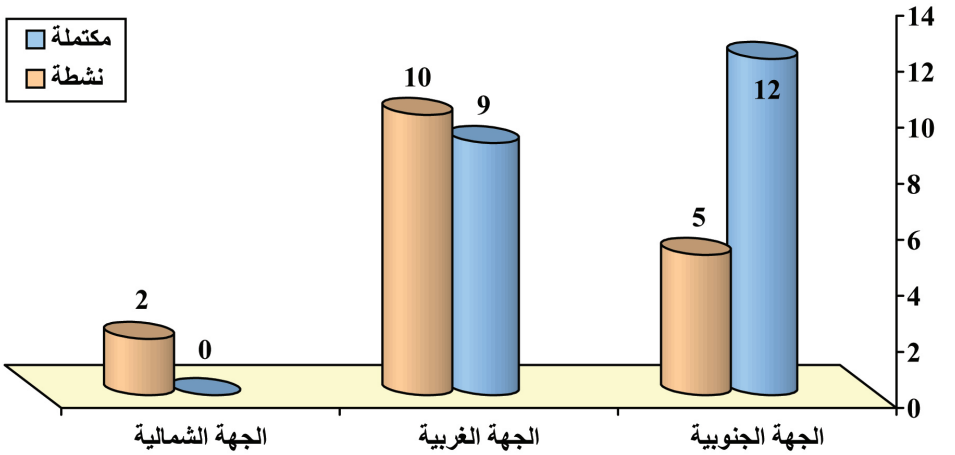

جدول 6/2: تطور أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه حسب جهتها في الفترة 2010/8/21-2011/8/21[10]

المنطقة	العدد في 2010/8/21	العدد في 2011/8/21	نسبة التغير (%)
الجهة الجنوبية	15	17	13
الجهة الغربية	17	19	11
الجهة الشمالية	2	2	0
المجموع	**34**	**38**	**12**

تطور أعداد الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه حسب جهتها في الفترة 2010/8/21-2011/8/21

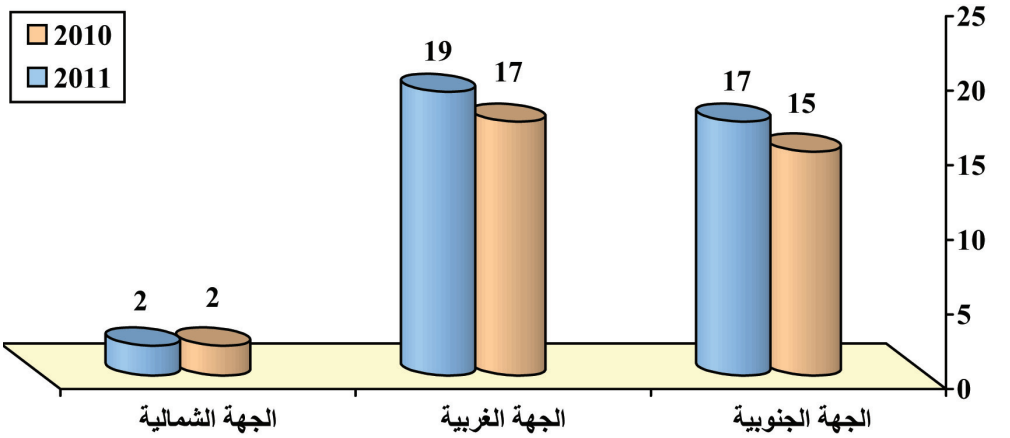

الحفرية الأبرز التي جرى افتتاحها كانت النفق الواصل بين "مدينة داود" في سلوان جنوباً وشبكة أنفاق الحائط الغربي شمالاً، ويشكل الطريق الهيروديانى Herodian road مقطعاً منه، وأهمية هذا النفق تنبع من كونه يصل جناحي المدينة التاريخية اليهودية جنوب المسجد وغربه[11].

إلى جانب ذلك، انصب تركيز سلطات الاحتلال على تهيئة بنية تحتية تسمح للمزارات اليهودية في المكان، فصادرت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 أراضي ملعب وادي حلوة والتي تبلغ مساحتها 800م^2 لإقامة موقف لزوار "مدينة داود"[12]، وكانت بلدية الاحتلال قد اعتمدت في 2010/11/4 مشروعاً متكاملاً لتأهيل محيط حائط البراق وجذب حوالي 15 مليون زائر إليه سنوياً، يشمل فتح باب جديد في السور الجنوبي للبلدة القديمة لأول مرة منذ احتلال المدينة[13].

أما أبرز الإنشاءات التي افتتحت للزوار في محيط المسجد فكان مسار "مطاهر الهيكل"، حيث جرى بناء ممرات بين آثار القصور الأموية الواقعة جنوب المسجد الأقصى وافتتحته للزوار في 2011/6/21، كجزء من المدينة اليهودية التاريخية، إذ يزعم الآثاريون الصهاينة أن بعض الحجارة الموجودة في المنطقة تعود إلى عهد المعبد الثاني[14].

قضية تلة المغاربة:

برزت قضية المغاربة إلى العلن في 2004/2/15 عندما انهار السور الاستنادي الداعم للتلة من جهتها الشمالية المطلة على ساحة البراق خلال عاصفة ثلجية هبت على المكان، ويعود سبب انهيار سور التلة في حينه إلى صبّ سلطات الاحتلال قواعد إسمنتية للمظلات التي ركبتها في المكان قبل ذلك بفترة بسيطة، وإلى منع سلطات الاحتلال الأوقافَ الأردنية من تدعيم التلة أو ترميمها، بالرغم من تعمد زيادة الأحمال الواقعة عليها، وبعد انهيار التلة بنحو عام أنشأت سلطات الاحتلال في 2005/4/20 جسراً خشبياً عوضاً عن التلة يسمح بالدخول إلى المسجد من باب المغاربة[15].

وقبل الاستفاضة في تطورات القضية لا بدّ من التوقف عند التلة والتعريف بها؛ نشأت التلة في هذه المنطقة بعد هدم حارة المغاربة الواقعة إلى شمالها في 1967/6/11، وهدم مبنى الخانقاه الفخرية الذي كان قائماً إلى جنوب التلة في 1969/6/16، وكانت جميع هذه الأبنية قبل ذلك تقف على مستوى واحد، لكن أعمال الهدم التي سوّت الإنشاءات المذكورة بالأرض تركت الممر الصاعد إلى باب المغاربة وحيداً مما جعله يبدو كتلة منفردة[16]. هذه الخلفية تخبرنا بوضوح بأن هذه التلة هي تلة صناعية لأنها عبارة عن ممر مردوم قائم فوق أبنية تعود للعهد الأيوبي على أقل تقدير، وعليه فإنها تتطلب صيانة وعناية دائمة، كما أن هذه الخلفية تخبرنا في الوقت عينه بأن تلة المغاربة والغرف القائمة تحتها هي آخر ما تبقى من إنشاءات إسلامية في هذه المنطقة.

في 2007/2/6 بدأت أعمال هدم تلة المغاربة لأول مرة، ضمن مخطط لإعادة تأهيل المنطقة من وجهة نظر توراتية[17]، وقد أدت تلك الأعمال إلى تداعيات وردود فعل كثيرة، كان من بينها إيفاد منظمة اليونسكو بعثة تقنية لمعاينة المكان في الفترة 2007/3/2-2/27، وقد خرج تقرير اللجنة في حينه بخمس توصيات من ضمنها: "أن يُطلب إلى حكومة إسرائيل المشاركة فوراً في عملية تشاور مع جميع الأطراف المعنية، لا سيّما سلطات الوقف الإسلامي والأردن"[18]، وقد جاءت هذه الدعوة بناء على إدراج القدس على لائحة التراث الإنساني المهدد بالخطر.

لقد شكلت دعوة اليونسكو هذه سابقة تجاوزت ثوابت القانون الدولي بهذا الشأن، فالثابت عبر مختلف قرارات هيئات الأمم المتحدة أن شؤون المسجد الأقصى والأوقاف الإسلامية في القدس هي اختصاص حصري لدائرة الأوقاف الإسلامية التابعة للحكومة الأردنية، وهذه الدعوة تحول "إسرائيل" إلى طرف أصيل، والأوقاف الأردنية إلى أحد "الأطراف المعنية"، وعلى الرغم

من ذلك تجاوبت الحكومة الأردنية مع هذه الدعوة، وبدأت اجتماعات متتالية للجنة التراث العالمي World Heritage Committee تنظر في هذه القضية كبند ثابت على جدول أعمالها منذ ذلك الحين، وقد قدمت سلطة الآثار الإسرائيلية تصورها للحلّ بإقامة جسر حديدي يستند إلى أعمدة تقوم على ما تبقى من التلة في حين اعترضت الأوقاف الأردنية على هذا المشروع، ولكنها ولجلسات متعددة لم تتمكن من تقديم مشروع بديل نظراً لمنع السلطات الإسرائيلية لها من زيارة المكان وأخذ القياسات اللازمة وعينات التربة لإعداد المشروع، وبهذه الطريقة أصبح لدينا وجهتا نظر لجهتين تتنازعان الوصاية على المكان، لأول مرة منذ احتلال المدينة، بعد أن كانت حقاً حصرياً للأوقاف الأردنية.

بالرغم من تجاوب الخارجية الأردنية مع قرار اليونسكو الذي يدعو الطرفين للتعاون في إيجاد حلّ، إلا أن السلطات الإسرائيلية واصلت منع الخبراء الأردنيين من دخول المكان، وصادرت منهم جميع المعدات في المرات التي سمحت لهم فيها بالدخول. وهذا ما دعا المجلس التنفيذي لليونسكو في 2010/10/21 إلى مطالبة "إسرائيل" بـ"تمكين الخبراء الأردنيين وخبراء دائرة الأوقاف من الوصول إلى موقع منحدر باب المغاربة على النحو اللازم"[19]، وبعد مفاوضات مضنية سمحت سلطات الاحتلال للخبراء الأردنيين بمعاينة الموقع وفحص عينات التربة وألزمتهم بالمغادرة بعد ستّ ساعات[20]، لتتمكن الأوقاف الأردنية بعدها من إعداد مشروع خاص بها قدمته لليونسكو في 2011/5/27[21].

بالتزامن مع ذلك وفي 2011/5/22 قدم مهندس بلدية الاحتلال في القدس تقريراً يقول فيه إن الجسر الخشبي المؤقت، يشكل خطراً على السلامة العامة، لكونه مشيداً من مواد قابلة للاشتعال في مسعى لإعادة تحريك الموضوع[22]. وفي 2011/10/26 نشرت بلدية الاحتلال إعلاناً عن نيتها إزالة الجسر وهدم التلة[23] للشروع ببناء الجسر الحديدي البديل، وأعلنت مهلة للتنفيذ مدتها ثلاثين يوماً، وبذلك باتت الإجراءات القانونية لهدم التلة مكتملة من وجهة نظر سلطة الاحتلال.

أثار هذا الإعلان ردود فعل كبيرة، خصوصاً وأنه كان يحوي مهلة محددة قد يتم الهدم بعدها؛ إذ بدأت حملة شعبية مصرية وأخرى أردنية لمنع الهدم، ووجهت الحملة المصرية في 2011/11/13 رسائل للأزهر وللكنيسة القبطية وللمجلس العسكري بالتحرك لمنع تنفيذ الهدم[24]. وفي 2011/11/16 حذر شيخ الأزهر أحمد الطيب من هدم التلة ودعا القادة العرب للتحرك[25]، وأعلن عن جمعة القدس والأقصى في 2011/11/25[26]. وفي 2011/11/24 وجه الشيخ يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين رسالة إلى العاهل الأردني عبد الله الثاني، بضرورة التحرك الفوري لمنع هدم التلة[27]. وفي 2011/11/25 خرجت مسيرات حاشدة في الأردن ومصر وغزة، كانت إحداها في قرية سويمة الحدودية الأردنية التي تبعد 25 كم عن مدينة القدس[28]. كما وجهت

الخارجية الأردنية رسالة لنظيرتها الإسرائيلية حول الموقف الأردني بهذا الشأن. وفي 2011/11/27 أعلنت القناة الإسرائيلية الثانية أن رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو أمر في اللحظة الأخيرة بوقف هدم التلة[29].

في 2011/12/11، وفي محاولة منه للضغط على رئيس الوزراء، أعلن نير بركات Nir Barkat رئيس بلدية الاحتلال في القدس إغلاق الجسر الخشبي من جديد أمام المستوطنين، لكونه خطراً على السلامة العامة[30]. وخلال هذه الفترة صدرت تنديدات عربية بهذا القرار بينها رسالة لوزير الخارجية الأردنية في 2011/12/9، يشجب فيها خطوة إغلاق الجسر[31]؛ فأعادت سلطات الاحتلال فتح الجسر صباح يوم 2011/12/14. وكان عضوا الكنيست أرييه إلداد Arieh Eldad وأوري أريل Uri Ariel من حزب الاتحاد الوطني (هئيحود هلئومي) (HaIhud HaLeumi) National Union أول الداخلين إلى الأقصى عبر الجسر بعد إعادة افتتاحه، حيث كانا قد أعلنا مسبقاً نيتهما اقتحام المسجد بهذا التاريخ [32].

وبالرغم من انقضاء هذه العاصفة حول تلة المغاربة إلا أنها ما تزال مهددة بالخطر، خصوصاً وأن معظم الردم الذي كان موجوداً قد تمت إزالته بالفعل، لكن الأخطر يبقى في نية الاحتلال إزالة كل بقايا التلة، وتمهيد المنطقة لتوسعة ساحة صلاة اليهود، ولذلك كان التركيز على فكرة جسر حديدي يقوم على أعمدة لأنه يسمح بإزالة التلة وتوسعة ساحة الصلاة. ولا شكّ بأن قضية تلة المغاربة ستعود إلى الواجهة خلال وقت قريب.

صورة تلة المغاربة بعد تدمير الممر وإزالة كل الردم عنها

صورة موقع تلة المغاربة والجسر الخشبي بالنسبة للمسجد الأقصى وساحة البراق

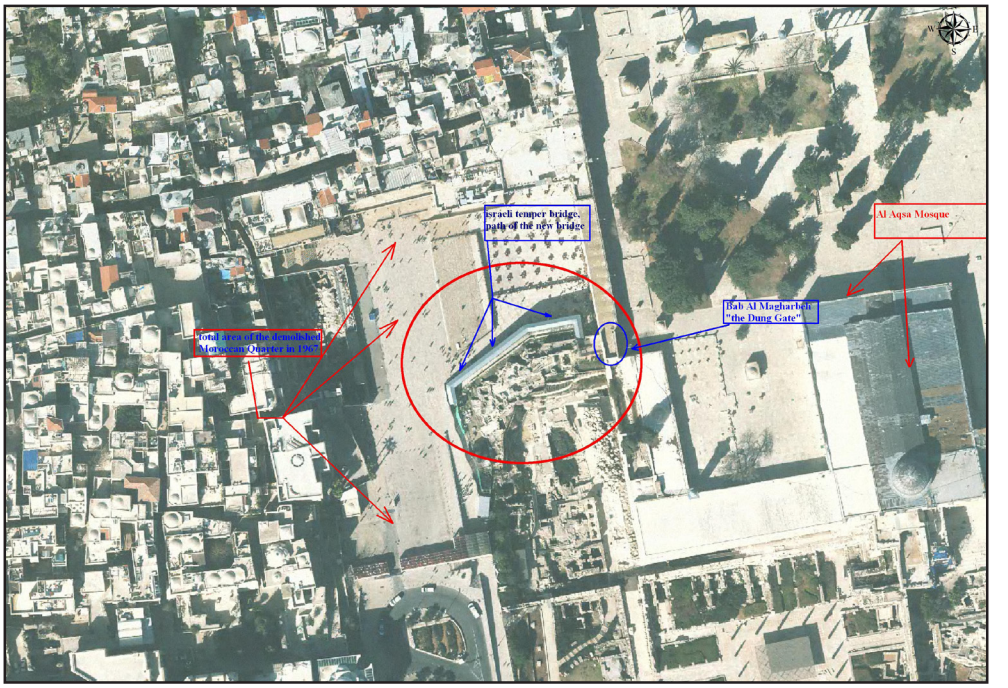

ج. التواجد اليهودي داخل المسجد والتدخل في إدارته:

مثّل تحقيق الوجود اليهودي في المسجد كـ"حقّ دائم" هدفاً مركزياً للتحركات الصهيونية على مستوى الجمعيات اليهودية المتطرفة، وعلى المستوى الرسمي في الوقت عينه. وباتت تلك الجمعيات تدعو لـ"الصعود إلى جبل المعبد" في كل المناسبات، وهو أمر كانت قد تمكنت من تكريسه على مدى سنتي 2009 و2010. وحاولت تكريس مكانة المعبد كـ"مركز للحياة اليهودية"، فأخذت توجه الرحلات التعليمية الطلابية، وتكثف الجولات التعريفية، وتضغط على الشرطة الإسرائيلية لتغيير قواعد الدخول إلى المسجد. وتمكنت من ذلك بالفعل في التسوية التي تمت في 2011/8/7 برعاية رئيس الكنيست، حيث تبعها مباشرة أكبر اقتحام جماعي مسجل في تاريخ المسجد، إذ اقتحمه 500 شخص من المستوطنين اليهود، بحماية مشددة من شرطة الاحتلال في 2011/8/9 الذي وافق شهر رمضان المبارك[33].

ومع موافقة شرطة الاحتلال على اقتحام الجنود للمسجد بزيهم الرسمي، وعلى إقامة احتفالات جماعية في المسجد، بات أفرادها يشاركون في هذه الطقوس أحياناً. وبعد أن كانت الاقتحامات تواجه بالحجارة والأحذية، باتت شرطة الاحتلال تعتقل كل من يجرؤ على التكبير بالقرب من المجموعات المقتحمة، كما حصل في الاقتحامات التي تمت في 13 و16 و2011/3/17، والتي استهدفت المواجهة مع المرابطين في مصاطب العلم في المسجد[34]. وباتت تعتمد أسلوب إبعاد

المصلين عن المسجد لردعهم، حيث تصدر بحقهم قرارات إبعاد لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، حتى لو كانوا من حراس المسجد الموظفين لدى الأوقاف، كما أنها تتعمد توثيق أسماء المشاركين في مصاطب العلم في المسجد، وتراقب دخولهم بشكل يومي، تمهيداً لإصدار قرارات منع بحقهم[35].

وقد أدى هذا الواقع إلى تراجع المواجهة المباشرة لاقتحام المسجد إلا في الدعوات لتنفيذ اقتحامات كبرى كتلك التي وقعت خلال كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2012. ولم يعد المتطرفون اليهود يدخلون المسجد وهم خائفون ومتعجلون للمغادرة كما كان الأمر خلال السنوات القليلة السابقة، بل أصبحت زياراتهم طويلة وكثيرة العدد وتشمل أداء طقوس علنية كما حصل في 2011/6/2، حيث أدى 200 متطرف يهودي صلاة جماعية علنية في المسجد، بمشاركة أفراد الشرطة الإسرائيلية الذين رافقوهم لحمايتهم[36].

ويمكن القول اليوم دون مبالغة بأن المسجد بات مقسماً زمانياً بين المسلمين واليهود، حيث توفر الشرطة الحماية التامة اليومية لكل المقتحمين الذين يرغبون بدخول المسجد في غير أوقات صلاة المسلمين، بالارتكاز إلى قرارات المحكمة العليا الصادرة بهذا الشأن، وبهذا فإن مئات من المستوطنين يدخلون المسجد بشكل يومي روتيني.

الاعتداء الأبرز الذي نفذته شرطة الاحتلال جاء في 2011/4/20، حيث ألقى أحد أفراد الشرطة قنبلة حارقة على المنطقة الحرجية شرق المسجد، كادت تتسبب بحريق كبير لولا تدخل المصلين لإخماده بشكل فوري، وقد اقتحمت شرطة الاحتلال المكان فور إخماد الحريق لإزالة آثاره[37].

أخيراً، لا يمكن أن نغفل خطوات وإجراءات شرطة الاحتلال غير المسبوقة في الحدّ من تواجد المصلين في المسجد خلال شهر رمضان، الذي يعدّ موسماً سنوياً تعود فيه الحيوية للمسجد، وتفشل خلاله إجراءات الشرطة في الحدّ من تواجد المصلين فيه. إذ بدأت محاولات الاقتحام هذه السنة من ليلة التراويح الأولى في 2011/7/31، وقام بها عشرون مستوطناً من جهة باب الأسباط[38]. وفي الجمعة الأولى اقتحمت شرطة الاحتلال المسجد في 2011/8/5 وأخلته من المعتكفين، على اعتبار أنه لا حقّ لهم بالمبيت فيه[39]، في خطوة تهدف لتكريس التقسيم الزماني للمسجد. واعتمدت الشرطة قيود دخول مشددة، فمنعت من هم دون الـ 50 من الرجال، ومن هنّ دون الـ 45 من النساء من دخول المسجد، وأغلقت معبر قلنديا أمام الحافلات وأجبرت القادمين للصلاة على النزول من حافلاتهم هناك، واستكمال الطريق بوسائل مواصلات أخرى أو مشياً على الأقدام[40]. وبالرغم من هذه الإجراءات المشددة وصل عدد المصلين في الجمعة الأولى إلى نحو 120 ألف مصلٍّ[41]، وفي الثانية إلى 170 ألف مصلٍّ[42]، مما دعا شرطة الاحتلال للتشديد بشكل غير مسبوق في الجمعة الثالثة التي لم يصل خلالها للمسجد سوى 70 ألف مصلٍّ[43]. وكانت هذه الجمعة مصدر تحدٍّ كبير للفلسطينيين، فنادى العلماء ومختلف الرموز والمرجعيات لتواجد مكثف في المسجد خلال ليلة 27 رمضان، ليبلغ عدد المصلين تلك الليلة نحو 300 ألف مصلٍّ[44].

2. المقدسات الإسلامية في القدس:

إلى جانب الاعتداء على المسجد الأقصى فإن أبرز الاعتداءات على المقدسات الإسلامية في القدس كانت:

أ. حوش الشهابي:

في 2011/1/13 أصدرت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث بياناً أشارت فيه إلى أن سلطات الاحتلال افتتحت حوش الشهابي، وهو جزء من رباط الكرد الواقع إلى شمال باب الحديد في السور الغربي للمسجد الأقصى، افتتحته أمام الزوار اليهود تحت اسم "المبكى الصغير"[45].

ب. مقبرة مأمن الله (ماميلا) Mamilla:

في 2011/6/25 جرى تدمير أكثر من مئة قبر في مقبرة مأمن الله، تحت حماية الشرطة الإسرائيلية[46]، لصالح مشروع "مركز الكرامة الإنسانية–التسامح" Center for Human Dignity–Museum of Tolerance Jerusalem (MOTJ) الذي يتولى إقامته مركز سيمون فيزنتال Simon Wiesenthal Center (SWC)، كفرع إضافي لمتحف التسامح الذي يرعاه المركز إضافة لفرعيه في لوس أنجلوس ونيويورك[47]، وفي 2011/7/13 صادقت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء الإسرائيلية Jerusalem District Planning and Construction Committee على مخطط إقامة المتحف[48]، وهو مخطط يلتهم معظم المساحة المتبقية من المقبرة والتي لا تزيد عن 20 ألف متر مربع، بعد أن كانت مساحتها الأصلية عشرة أضعاف هذه المساحة. وفي 2011/9/25 أعلن رئيس لجنة المقابر الإسلامية في القدس الشيخ مصطفى أبو زهرة أن كميات كبيرة من المياه تغمر الجهة الغربية للمقبرة بسبب أنبوبين مفتوحين لشركة مياه القدس "جيحون" Gihon Company[49]. وفي 2011/10/13 أحرق عدد من المتطرفين اليهود شجرة في المقبرة وحطموا 15 قبراً فيها[50].

ج. مسجد عكاشة:

في 2011/12/14 أحرق متطرفون صهاينة مسجد عكاشة بن محصن التاريخي الواقع غرب مدينة القدس، وكتبوا على جدرانه عبارات مسيئة للنبي محمد ﷺ، وهو مسجد تضعه سلطات الاحتلال تحت تصرف "حارس أملاك الغائبين"، وقد حولت ساحته إلى ملعب للأطفال. وجاء هذا الاعتداء ضمن سلسلة اعتداءات متتالية في حملة "دفع الثمن" Tag Mehir Organization التي ينفذها متطرفون يهود[51].

3. المقدسات المسيحية في القدس:

أ. قضية دير الكرميزان Cremzan Monstery:

في 2011/9/9 سلم جيش الاحتلال راهبات دير الكرميزان للاتين، شمال غرب بيت جالا بلاغاً من رئيس لجنة التنظيم والبناء لأصحاب الأراضي المتضررة من الجدار العازل، بأنه قد تمّ تعديل مسار الجدار ليشمل الدير والأراضي المجاورة له؛ ضمن تعديل غير معلن لمسار الجدار، الذي يطوق مدينة القدس، ويضمّ إليها مساحات كبيرة من الأراضي المجاورة لها[52].

ب. تضاؤل عدد المسيحيين في القدس:

تظهر البيانات التي أصدرتها دائرة الإحصاء المركزية Central Bureau of Statistics (CBS) لسنة 2010 أن عدد المسيحيين في المدينة يواصل انخفاضه، إذ بلغ فعلياً 14,500 شخص، بينهم 11,600 مسيحي عربي فقط، أي أن المسيحيين العرب باتوا يشكلون اليوم 1.5% من السكان[53]. وإذا استمرت معدلات تناقصهم كما هي عليها اليوم، فقد ينقرض الوجود المسيحي العربي في القدس خلال أقل من 15 عاماً.

4. المقدسات الإسلامية والمسيحية في بقية أنحاء فلسطين التاريخية:

أ. حركة "دفع الثمن":

كانت سنة 2010 قد شهدت عمليات متكررة ومرقمة لإحراق المساجد في الضفة الغربية، وكان المعتدون يتركون عبارة "تمّ إحراقه" وإلى جانبها رقم، لكن اللافت خلال سنة 2011 هو انتقال منفذي هذه العمليات للتوقيع مباشرة باسم حركة "دفع الثمن" الاستيطانية المتطرفة، التي نشأت لتواجه سياسة إخلاء المستعمرات، وكان الكثير من عملياتها في الضفة الغربية تحمل تذييلاً باسم ميغرون Migron في إشارة إلى بؤرة استيطانية قرب مدينة رام الله كانت المحكمة الإسرائيلية تنظر في إخلائها، وقد ألزمت المحكمة العليا في آب/ أغسطس 2011 حكومة الاحتلال بإخلائها تماماً خلال مهلة لا تتعدى 2012/3/31.

الحدث الثاني البارز الذي جرّ عدداً كبيراً من الاعتداءات على المقدسات والممتلكات والمواطنين، التي نفذتها هذه الحركة، كان توجه منظمة التحرير الفلسطينية للأمم المتحدة للاعتراف بدولة فلسطين، وجدول 6/3 يشير بوضوح إلى تصاعد أعمال إحراق المساجد بعد أيلول/ سبتمبر 2011.

اللافت للنظر خلال متابعة الاعتداءات التي نفذتها هذه الحركة كان شعورها بالراحة التامة في اقتحام البلدات الفلسطينية، حتى وصل بها الأمر إلى محاولة الاعتداء على مسجد الحسن الكبير وسط بلدة بيرزيت في 2011/9/9[54]. كما أنها كانت تتبع الأسلوب ذاته في إحراق المساجد، حيث تحاول كسر النوافذ أو البحث عن مداخل خلفية لتلقي إطارات مشتعلة ومواد حارقة في المسجد، وهو أمر أدى لفشلهم في نيل مرادهم عندما واجهوا مسجداً محكم الإغلاق والحماية في بروقين قرب سلفيت في 2011/12/7؛ حيث كان مسجد علي بن أبي طالب في البلدة قد تلقى إنذاري هدم، مما دفع السكان لتركيب حمايات له وإغلاقه بإحكام[55].

ب. الاعتداءات المنفذة خلال سنة 2011:

خلال سنة 2011 كان لكل من الجيش الإسرائيلي والمستوطنين دوره في الاقتحامات والاعتداءات على المقدسات ومن يدافع عنها أو يسعى للمحافظة عليها، ويبين الجدول التالي أبرز هذه الاعتداءات والانتهاكات بحق المقدسات:

جدول 6/3: أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات في بقية أنحاء فلسطين التاريخية[56]

التاريخ	الحدث
2011/1/16	البدء ببناء منتجع سياحي تهويدي فوق مقبرة القشلة في يافا، بعد جرف وإخفاء القبور الإسلامية.
2011/1/16	مستوطنون يدنسون ويلقون الحجارة على مسجد النزهة في يافا، ويهتفون بشعارات مناوئة للمسلمين.
2011/2/17	هدم مسجد يزرا في محافظة طوباس.
2011/2/23	السلطات الإسرائيلية تحاكم وتغرّم عبد المجيد محمد، مسؤول ملف المقدسات في مؤسسة الأقصى، بسبب ترميم مسجد عثماني في القدس.
2011/2/24	إخطار بمصادرة أرض وقف في عكا، بهدف تمرير خط سكة حديد.
2011/2/28	محاولة إحراق مسجد سلمان الفارسي في قرية بورين.
2011/2/28	إخطار بهدم مسجد علي بن أبي طالب في بلدة الرماضين جنوب الخليل.
2011/3/3	اقتحام مسجد النبي يونس في حلحول وتأدية شعائر يهودية.
2011/3/19	قوات الاحتلال تقتحم مسجد أبو بكر الصديق في بلدة حوسان غرب بيت لحم.
2011/3/22	جيش الاحتلال الإسرائيلي يقتحم مسجد عورتا القديم.
2011/3/29	المستوطنون يدنسون مسجد النبي يونس في حلحول.
2011/4/3	جهات يهودية تجرف وتدمّر مقبرة قرية النغنغية جنوب غرب حيفا بمساحة أكثر من 15 دونماً.
2011/4/9	الاحتلال يعرض مسجداً في مدينة الطيبة للبيع بمزاد علني.
2011/4/12	مجموعة من المستوطنين يخطون عبارات باللغة العبرية على شواهد القبور وأسوار المقبرة المحاذية لشارع الشهداء في الخليل[57].

التاريخ	الحدث
2011/4/21-20	إغلاق المسجد الإبراهيمي على مدى يومين.
2011/4/23	الاحتلال يعتدي على مصلين مسيحيين بالقدس.
2011/5/3	حرق مسجد مدرسة حوارة في نابلس.
2011/5/21	المستوطنون يرشقون بالحجارة مسجد خالد بن الوليد قرب الخليل.
2011/6/7	إحراق مسجد المغير شرق رام الله.
2011/6/12	قرار إسرائيلي بهدم مسجد علي بن أبي طالب في بروقين في سلفيت.
2011/6/14	إخطار بهدم مسجد قرية المعصرة جنوب غرب بيت لحم.
2011/6/19	عمليات حفر ونبش واسعة في مقبرة القشلة في يافا.
2011/6/22	المحكمة العليا الإسرائيلية ترفض إعادة افتتاح المسجد الكبير في بئر السبع للصلاة، وتقرر تحويله إلى متحف للتراث الإسلامي وشعوب الشرق، بينما تمّ تحويله إلى متحف يهودي في 2011/12/27.
2011/7/7	جهات إسرائيلية تحاول طمس معالم مسجد قرية العباسية المهجرة.
2011/8/9	تركيب بوابة تفتيش جديدة على مدخل المسجد الإبراهيمي في الخليل.
2011/8/15	متطرفون يهود يقيمون طقوساً دينية في مقبرة بلدة بيت أمر في الخليل[58].
2011/9/5	مستوطنون يحرقون مسجد النورين في قرية قصرة بجنوب شرق نابلس.
2011/9/7	تخريب مسجد النبي لوط بالخليل.
2011/9/8	كتابة شعارات معادية للمسلمين والعرب على جدران مسجد يتما التاريخي جنوب نابلس.
2011/9/9	مستوطنون يخطون شعارات مسيئة على مسجد بيرزيت الكبير.
2011/9/25	مواصلة الإصرار على نبش مقبرة القشلة في يافا.
2011/9/25	إغلاق المسجد الإبراهيمي في وجه المسلمين مدة يومين.
2011/10/3	إحراق مسجد النور في قرية طوبا الزنغرية في الجليل.
2011/10/6	إخطار من بلدية تل أبيب – يافا بهدم بوابتين ودرج في مسجد البحر في يافا.
2011/10/7	اعتداء على مقبرة الكزخانة والمقبرة المسيحية في يافا.
2011/10/11	الاحتلال يهدم مسجد يرزا بالأغوار شرق طوباس للمرة الثالثة.
2011/11/20	إخطار بهدم مسجد غرب بلدة نحالين[59].
2011/11/21	متطرف يهودي يقتحم مسجد حسن بيك في يافا.
2011/11/24	هدم مسجد خربة المفقرة جنوب بلدة يطا بالخليل.
2011/12/7	احتراق أجزاء من مسجد كريسة في بلدة دورا بالخليل بقنبلة.
2011/12/7	مستوطنون يحاولون إحراق مسجد علي بن أبي طالب في بروقين غرب مدينة سلفيت[60].
2011/12/15	اعتداء على مسجد النبي متى في الخليل.
2011/12/15	مستوطنون يحرقون مسجد النور في قرية برقة شرق رام الله.
2011/12/17	اعتداء على كنيسة مار يوحنا المعمدان الأرثوذكسية قرب الحدود الأردنية.
2011/12/19	شعارات عنصرية على جدران مسجد الصحابة في بني نعيم في الخليل.

ج. مشروع قانون منع الأذان:

في 2011/12/8 تقدمت أناستازيا ميكايللي Anastassia Michaeli، النائبة المتطرفة عن حزب "إسرائيل بيتنا" مع خمسة من أعضاء الكنيست، باقتراح سنّ قانون لمنع رفع الأذان عبر مكبرات الصوت في الأماكن المشتركة مع السكان اليهود مثل الناصرة والقدس، بما يشمل البلدة القديمة والمسجد الأقصى، لأن الأذان الذي يرفع في وقت مبكر جداً "يقض مضاجع" السكان اليهود[61]، وقد أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في 2011/12/12 تأييده للفكرة[62].

ثانياً: السكان في ظلّ الاحتلال

ما يزال التوازن الديموغرافي هاجساً مسيطراً على صناع القرار الصهاينة، وهو هاجس آخذ بالتعمق عاماً بعد عام مع تزايد نسبة السكان العرب بشكل يتجاوز التوقعات المقدرة التي تحذر من أن السكان العرب سيصبحون 40% من السكان بحلول سنة 2020. وبالرغم من أن سلطات الاحتلال تعتمد استراتيجيتين متوازيتين لتحقيق التوازن الديموغرافي المطلوب، بزيادة السكان اليهود من جهة، والحدّ من السكان العرب من جهة أخرى، إلا أن الأولى أثبتت استحالتها على مدى العقود الأربعة الماضية، وبقيت الهجرة الداخلية إلى المدن المحيطة تستهلك نسبة كبيرة من الزيادة الطبيعية ومن المهاجرين القادمين من الخارج الذين سبق لهم أن استقروا في المدينة، وبات الحدّ من السكان الفلسطينيين الأسلوب الأنجع الذي تراهن عليه السلطات الصهيونية، من خلال إخراج عدد كبير من السكان الفلسطينيين من التجمعات السكانية الفلسطينية خارج حدود المدينة، ومن خلال تهجير من بقي منهم داخل الحدود إلى النطاق الأبعد عن البلدة القديمة ومركز المدينة لتخفيض قيمة هذه الكتلة العددية.

1. واقع المعركة السكانية[63]:

جدول 6/4: عدد السكان في القدس 2009-2010[64]

الفئة	السنة	عدد السكان	النسبة السنوية للزيادة (%)	النسبة إلى إجمالي السكان (%)
الفلسطينيون	2009	275,900	2.9	35.7
	2010	283,900	2.9	36
اليهود وآخرون*	2009	497,000	1	64.3
	2010	504,200	1.4	64

* شملت هذه الفئة السكان اليهود والمسيحيين من غير العرب والسكان غير المصنفين دينياً، ويبلغ عدد الآخرين لسنة 2010 حوالي 12,400، ويشكلون 1.6% من سكان المدينة.

عدد السكان في القدس 2010

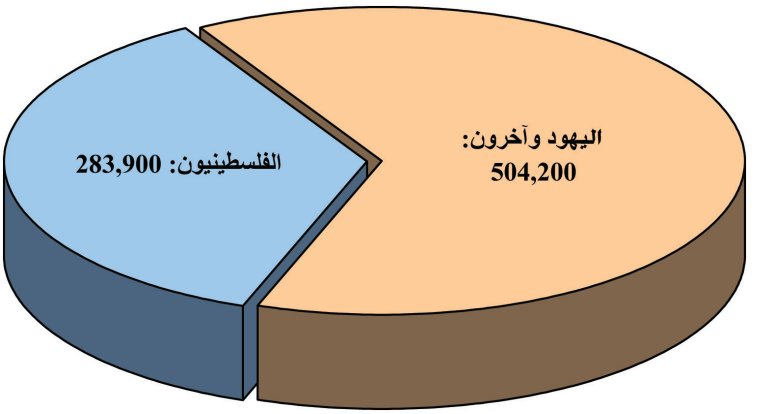

وبالقراءة المتأنية لكتاب القدس الإحصائي السنوي لسنة 2011، وللأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزي الإسرائيلية المتعلقة بالقدس يتبين لدينا ما يلي:

أ. وصل إجمالي عدد سكان مدينة القدس في سنة 2009 إلى 773,000 في حين وصل سنة 2010 إلى 788,100.

ب. خلال سنة 2008 أجرت سلطات الاحتلال تعداداً سكانياً عدلت من بعده أعداد السكان العرب واليهود التي كانت قبل ذلك مبنية على تقديرات تستند إلى التعداد السكني الذي أجري سنة 1995[65]، فخفضت عدد السكان العرب إلى 268,200 بعد أن كانوا 268,600 بناء على التقديرات، كما خفضت عدد السكان اليهود إلى 492,200 بعد أن كانوا 495,000[66]، ولم تنشر أي توضيحات لطبيعة الفوارق التي وجدها التعداد السنوي لسنة 2008 وباتت أرقام سنتي 2009 و2010 مرتكزة عليه.

ج. واصل عدد المسيحيين العرب في مدينة القدس انخفاضه بشكل كبير، وهي النقطة التي أشرنا إليها سابقاً.

د. إعادة الحساب هذه أدت إلى رفع نسبة الزيادة السكانية لدى السكان العرب من 2.7% قبل التعداد إلى 2.9% بعده[67]؛ وأدت في الوقت عينه إلى تعديل الزيادة اليهودية إلى 1% لسنة 2009 و1.4% لسنة 2010، بعد أن كانت قد وصلت إلى 1.6% قبل التعداد[68]. وبهذا أصبحت دون معدل الزيادة السكانية ليهود الدولة التي بلغت 1.7% لسنة 2010. وعلى الرغم من ذلك بقيت هذه الزيادة أعلى من نظيرتها لدى يهود المدن الكبرى، حيث تبلغ في حيفا 0.9% وفي تل أبيب 0.1%[69].

هـ. واصل صافي الهجرة الداخلية للسكان اليهود اتجاهه السلبي، إذ دخل إلى المدينة من محيطها 11,100 يهودي خلال سنة 2010 وغادرها 18,300 يهودي خلال السنة ذاتها، ليكون صافي الهجرة سالباً بـ 7,300 من السكان غادروا المدينة في المحصلة[70].

و. تفاوتت الزيادة السكانية بشكل كبير بين مستعمرات مدينة القدس، فما تزال مستعمرة جبل أبو غنيم (هار حوما Har Homa) الأنجح في اجتذاب السكان اليهود، إذ ازداد عدد قاطنيها 2,109 أشخاص خلال سنة 2009 بنسبة زيادة سنوية قدرها 21.6%، أما بقية المستعمرات فكانت الزيادة السكانية تتراوح فيها ما بين –1.6% في تلبيوت الشرقية East Talpiot، و –1% في جيلو Gilo، و –0.2% في الحي اليهودي في البلدة القديمة، فيما سجلت مستعمرات أخرى نسباً إيجابية محدودة مثل هار جيلو Har Gilo 0.4% وبسجات زئيف Pisgat Ze'ev 1% ورامات شلومو Ramat Shlomo 1.2% ونيفيه يعكوف Neve Yakov 1.5%[71].

ز. بالرغم من أن بعض هذه المستعمرات سجلت تناقصاً في عدد السكان إلا أن حكومة الاحتلال ما زالت تصر على توسيعها، مثل مستعمرة جيلو التي أقرت توسعتها بـ 5,377 وحدة سكنية خلال سنة 2011[72]، والغريب في الأمر أنها تضع هذه التوسعات في المستعمرات تحت عنوان النمو الطبيعي[73].

ح. استمرت المحدودية في أعداد المهاجرين اليهود الوافدين إلى القدس من الخارج، إذ لم يزد عددهم لسنة 2010 عن 3,400 مهاجر (من أصل 22,800 جاؤوا من الخارج إلى عموم الدولة)[74]، وتقول دراسة أجريت على المهاجرين إلى القدس في الفترة 2002-2009 أن 58% منهم جاؤوا من الولايات المتحدة وغرب أوروبا، وهو ما يشير إلى أنهم هاجروا إلى المدينة لأسباب دينية[75].

ط. خلال الفترة 2006-2009 ثبتت نسبة اليهود المتدينين إلى يهود المدينة عند 29%، وهي نسبة تساوي نحو أربعة أضعاف مثيلتها في عموم دولة الاحتلال حيث تبلغ 8%[76].

ي. نتيجة للنسبة العالية لليهود المتدينين فقد تركزت الهجرة الداخلية بين القدس ومستعمرات الضفة الغربية، فمن أصل 7,138 يهودياً غادروا المدينة خلال سنة 2009 توجه 3,631 (أي 50.9%) منهم إلى مستعمرات الضفة الغربية[77].

ك. بحسب تقديرات معهد القدس للدراسات الإسرائيلية Jerusalem Institute for Israel Studies (JIIS) فإن الفلسطينيين ما زالوا يشكلون أغلبية في الشطر الشرقي للمدينة مع نهاية سنة 2009؛ فمن أصل 466,600 يسكنون هذا الجزء من المدينة، كان هناك 272,900 فلسطينياً يمثلون 58% من السكان، مقابل 193,700 يهودي يمثلون 42% من السكان[78].

2. محاولات طرد السكان الفلسطينيين:

أ. معبر شعفاط: معبر "دولي" جديد:

تواجه بلدية القدس في مسعاها لتقليل عدد السكان الفلسطينيين معضلة عدم قدرتها على التحديد الدقيق لمكان سكنهم، فعلى مدى العقود الماضية، ومع تواصل التضييق على السكن والحياة داخل الحدود البلدية، اعتاد عدد كبير من المقدسيين على السكن فعلياً خارج الحدود

البلدية في ضواحي ملاصقة للمدينة مثل الرام وعناتا والعيزرية، مع اعتماد عنوان محدد لهم مع أقاربهم أو في عقار غير مأهول داخل المدينة، ليحافظوا على بطاقات الإقامة الزرقاء فيها، ومع علم بلدية الاحتلال بهذه الحقيقة إلا أنها لم تكن تملك في بداية الأمر وسائل ناجعة لحصر كتلة السكان المتحركة هذه وتقدير عددها، إلا أنها بدأت بتطوير هذه الوسائل شيئاً فشيئاً.

في الوقت عينه، ومع بدء التخطيط للجدار، خططت سلطات الاحتلال لاستخدامه كأداة ناجعة لفصل أكبر عدد ممكن من السكان الفلسطينيين عن المدينة بشكل نهائي، فتعمدت إخراج تجمعات فلسطينية تقع أساساً داخل الحدود البلدية، مثل بلدة كفر عقب، وجزء من عناتا، وضاحية البريد، وراس خميس، ومخيم شعفاط.

ومع بدء بناء الجدار أصبح الحد من حركة السكان أمراً واقعاً، وبات العبور محدداً من خلال نقاط عسكرية بعينها، وتبنت سلطات الاحتلال مخططاً لتحديد نقاط العبور وتحويلها إلى "معابر دولية" تعتمد فيها إجراءات دخول معقدة هي بمثابة عبور حدود دولية بشكل يصعّب على السكان الفلسطينيين تجاوزها بشكل يومي، ويدفع القاطنين منهم خارج الجدار إلى التوجه إلى مدن الضفة الغربية المجاورة لهم كمراكز مدنية، ويوقف تواصلهم مع المدينة.

كان حاجز قلنديا أول المعابر، من هذا النوع، الذي حدّ من اتصال المدينة برام الله ومدن شمال الضفة، لكن عدم اكتمال مقاطع الجدار بالكامل في بقية الجهات لم يسمح بتأسيس معابر أخرى. خلال سنة 2011 استكملت سلطات الاحتلال إنشاء مقاطع الجدار في محيط شعفاط وعناتا وراس خميس بالكامل، وبدأت بأعمال البنية التحتية لتحويل معبر شعفاط إلى ما هو أشبه بـ"معبر دولي"، وافتتحته بالفعل في 2011/12/12، لتجبر سكان عناتا وراس خميس ومخيم شعفاط على دخول القدس عبره[79].

صورة معبر شعفاط بعد اكتمال تجهيزه

ب. تفريغ التجمعات البدوية شرق القدس:

خلال أيلول/ سبتمبر 2011 تلقت التجمعات البدوية لعرب الجهالين الواقعة شرق مدينة القدس أوامر إخلاء تفرض عليها مغادرة المنطقة[80] والتوجه لنقطة تجميع جديدة لهم قرب العيزرية، في منطقة تبعد 250م فقط عن مكبّ نفايات مدينة القدس، وقد أكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs-occupied Palestinian territory (OCHA-oPt)، بأن سلطات الاحتلال تنوي تنفيذ هذا الإخلاء مطلع سنة 2012. وهذه الأوامر تشمل عشرين تجمعاً بدوياً يسكنها نحو 2,300 شخص، يشكل الأطفال حوالي 66.7% منهم، ويفيد المكتب بأن 302 من البدو تمّ إخلاؤهم من المنطقة بالقوة في الفترة ما بين 2011/9/1-1/1/1[81].

ويأتي هذا الإخلاء تمهيداً لاستكمال المقطع الأخير من الجدار، الذي يلتف حول معاليه أدوميم Ma'ale Adumim ومحيطها، ليضمها إلى حدود المدينة، حيث تتواجد هذه التجمعات البدوية في محيط معاليه أدوميم وفي المنطقة الفاصلة بينها وبين حدود بلدية القدس.

ج. التوجه لتعديل الحدود:

في 2011/12/13 أعلن نير بركات، بشكل رسمي، نيته فصل أحياء شمال شرق المدينة، التي تشمل مخيم شعفاط وعناتا وراس خميس وضاحية البريد وكفر عقب عن الحدود البلدية وتسليمها للسلطة الفلسطينية؛ وعن نيته تعديل الحدود البلدية وبذلك تُضاف مستعمرة معاليه أدوميم ومحيطها إلى حدود المدينة[82].

لقد كانت هذه الخطوة محل جدل بين المخططين الصهاينة على مدى السنوات القليلة السابقة، فمنهم من كان يرى فيها الحلّ الناجع الوحيد لتعديل التوازن الديموغرافي في المدينة، ومنهم من كان يخشى أن تشكل هذه الخطوة توسعاً غير مدروس في اتجاهات بعيدة عن المركز اليهودي للمدينة تنتهي بالفشل في جذب السكان إليها. ويبدو بهذا الإعلان أن رئيس البلدية قد حسم خياره بهذا الشأن، على الأقل فيما يتعلق بكتلة أدوميم الشرقية، وليس واضحاً إذا كان يحمل النوايا ذاتها تجاة الكتل الشمالية والجنوبية.

الواضح لدينا على الأقل أن إخراج الأحياء المذكورة سيضع ما بين 22 ألف و55 ألف من السكان الفلسطينيين، الذين يحملون بطاقات إقامة زرقاء، والذين تشملهم الإحصاءات السابقة خارج حدود المدينة بشكل نهائي؛ وأن كتلة أدوميم ستضيف نحو 32 ألف من السكان اليهود إلى المدينة. وإذا ما تمّ هذا الأمر فمن المتوقع أن يؤدي إلى تعديل التوازن الديموغرافي لتصبح نسبة الفلسطينيين ما بين 30-31.7% من السكان، وهي النسبة المنشودة بموجب قرار اللجنة الوزارية المشتركة لفحص الزيادة السكانية في القدس المعروفة اختصاراً بـ"لجنة غافني" Gafni Commission[83].

3. هدم المنازل والمنشآت:

أفاد تقرير مركز أبحاث الأراضي Land Research Center (LRC) بأنه تمّ خلال سنة 2011 هدم 41 مسكناً كان يعيش فيها 282 مواطناً بينهم 177 طفلاً، كما تمّ تهديد 134 مسكناً بالهدم إضافة إلى برجين سكنيين، هما الرشيد والزهراء في بيت حنينا. أما بالنسبة للمنشآت الأخرى، فقد تمّ هدم 56 منشأة وتهديد 17 أخرى بالهدم[84].

وقد شهدت سنة 2011 تهديد حي كبانية أم هارون، الذي يضم 32 مسكناً بالإخلاء، بالإضافة إلى تهديد 14 مسكناً في مناطق متفرقة من المدينة؛ كما جرى الاستيلاء الفعلي على مسكن عائلة حجو في سلوان[85].

4. تعمق الأزمة المعيشية للسكان الفلسطينيين:

الأرقام التي أصدرها معهد القدس للدراسات الإسرائيلية لسنة 2009 تظهر نسب الفقر الآتية:

جدول 6/5: نسب الفقر في مدينة القدس مقارنة بالمتوسط العام لسنة 2009[86]

الفئة	العائلات (%)	الأطفال (%)
بين العرب في القدس	69	82
بين اليهود في القدس	23	45
عموم "إسرائيل"	21	36

ويوضح جدول 6/5 أن نسبة الأسر العربية الواقعة تحت خط الفقر قد ارتفعت من 60% سنة 2008[87] إلى 69% سنة 2009 بزيادة 9% خلال سنة واحدة، في حين بقيت نسبة الفقر لدى الأسر اليهودية ثابتة عند المستوى ذاته. في الوقت عينه يشير مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى أن 80% من أرباب الأسر الفلسطينية مدينون للبلدية بضرائب وغرامات فلكية[88]، وصلت في إحدى الحالات إلى حدّ 330 ألف شيكل[89] (حوالي 87 ألف دولار) مترتبة كغرامات على بائع كعك متجول في المدينة لا تزيد قيمة عربته عن مئات الدولارات.

5. قرار استبدال المناهج التعليمية في مدارس القدس:

في 2011/3/7 أصدرت دائرة المعارف – القسم العربي في بلدية الاحتلال تعميماً لكافة المدارس الرسمية والأهلية في المدينة، بوجوب الالتزام بالنسخ التي ستوزعها بلدية الاحتلال من المنهاج[90]. ومع بداية السنة الدراسية في 2011/9/6 وزعت المعارف الإسرائيلية نسخاً معدلة من الكتب المدرسية، أزالت منها صفحات ومواضيع بأكملها تُركت بيضاء، بشكل يظهر لكل من يقرؤها أن يدّ الرقيب قد قصت منها هذه الأجزاء[91]؛ وهو أسلوب يتماشى مع هدف دائرة المعارف التابعة للاحتلال لتخريج سكان بلا هوية، يُشكلون مجرد عمالة رخيصة في السوق الإسرائيلية.

تنبع خطورة هذا القرار من أن معظم المدارس الأهلية في القدس، إن لم تكن جميعها، باتت تتلقى دعماً دائماً من بلدية الاحتلال، يشكل نحو 30% من ميزانيات هذه المدارس في بعض الأحيان؛ وهو ما يجعل مناعة هذه المدارس محدودة في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية.

بعد إعلان هذا القرار وبدء السنة الدراسية، دعت الحملة الأهلية للحفاظ على المناهج الفلسطينية إلى عدم استقبال الكتب المعدلة وعدم استقبال مندوبي البلدية؛ كما أعلن اتحاد لجان أولياء الأمور تعليق الدراسة مدة ساعتين في يوم 2011/9/8[92]، والإضراب ليوم كامل في 2011/9/13[93].

تزامنت هذه الخطوات مع إعلان مديرية التربية والتعليم في القدس عن توفير جميع الكتب بنسخها الأصلية، وبأعداد كافية وبشكل مجاني لجميع طلاب القدس وبلا استثناء[94]، وتمكنت من تهريب هذه الكتب إلى داخل المدينة.

لقد أدت هذه التحركات إلى تجاوز قرار فرض المناهج المعدلة على المدارس الأهلية في سنة 2011، إلا أن هذا لا يعني إلغاء القرار، خصوصاً وأن بإمكان بلدية الاحتلال وبكل بساطة مقايضة الدعم الذي تمنحه بتدريس المناهج المعدلة، وعندها لن تتمكن المدارس الأهلية من الرفض بسهولة.

6. سياسة استهداف الأطفال:

عمدت سلطات الاحتلال منذ سنة 2009 لاستهداف الأطفال في الأحياء المهددة بالإخلاء، وبالذات في حي البستان، ووسعت هذا الاستهداف ليشمل العيسوية لاحقاً، ويشير تقرير لـ"جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" The Association for Civil Rights in Israel إلى أن شرطة الاحتلال قد استدعت أكثر من 1,200 طفل للتحقيق (خلال السنة التي سبقت صدور الدراسة في آذار/ مارس 2011)، أحالت 226 منهم للمحاكمة. وقد كان بين المعتقلين أطفال تقل أعمارهم عن 12 عاماً. ويشير التقرير إلى أن شرطة الاحتلال تتعمد مداهمة المنازل ليلاً لانتزاع الأطفال من فراشهم، وتعصب أعينهم وتربط أيديهم وتقتادهم إلى مراكز التحقيق؛ مضيفاً أن فرض الإقامة الجبرية عليهم في منازل ذويهم، أو في منازل أقارب لهم يقطنون في أماكن أبعد، أصبح من العقوبات المألوفة لدى سلطات الاحتلال[95].

7. تصاعد سياسة إغلاق المؤسسات:

تعتمد سلطات الاحتلال منذ سنة 2003 سياسة إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس للحدّ من قدرة المجتمع المقدسي على مواجهة إجراءاتها والتكيف معها. وقد شهدت سنة 2011 تصعيداً في هذا المجال، إذ داهمت سلطات الاحتلال في 2011/10/25 مقرات أربع مؤسسات تنموية في المدينة وأغلقتها بالشمع الأحمر[96]. وأصدرت محكمة الاحتلال في 2011/12/1 قراراً

بتمديد إغلاق هذه المؤسسات لمدة سنة، بدعوى أنها ممولة من منظمات إرهابية[97]، والمؤسسات التي تمّ إغلاقها هي:

أ. مؤسسة القدس للتنمية، وهي مؤسسة تعمل على تعزيز صمود المقدسيين، وتنفذ مشروعات في مجالات البنى التحتية وترميم العقارات والدعم القانوني.
ب. مؤسسة ساعد، وهي مؤسسة تعليمية تعمل على تعزيز البنى التحتية للمدارس وعلى دعم العملية التعليمية في المدينة.
ج. جمعية شعاع النسوية، وهي مؤسسة تنموية تهتم بالقطاع النسوي.
د. مؤسسة عمل بلا حدود، وتعمل على توفير فرص عمل عبر الإنترنت للشباب المقدسي؛ ومقرها في كفر عقب.

ثالثاً: التهويد والاستيطان في القدس

أجرت القناة الإسرائيلية الأولى في منتصف سنة 2011 استطلاعاً للرأي حول موقف المجتمع الصهيوني من المدينة، أظهر أن 66% من المشاركين يرفضون التنازل عن أجزاء من المدينة أو تقسيمها حتى ضمن اتفاق للسلام، وأن 73% منهم ضدّ الإشراف الدولي على الأماكن المقدسة في أي اتفاق مقبل، فيما أيّد 67% منهم استمرار البناء في مستعمرات القدس ورأى 91% منهم أن القدس يجب أن تكون عاصمة لدولتهم[98]. في مقابل ذلك أظهر استطلاع أجرته جريدة يديعوت أحرونوت أن 15% فقط من السكان اليهود يرغبون في السكن في مدينة القدس[99].

1. تعزيز مكانة القدس كمركز للدولة:

شهدت سنة 2011 إعادة تأكيد عملية وسياسية على القانون الأساسي "القدس عاصمة إسرائيل" والذي يعدُّ القدس مركزاً للمؤسسات الرسمية في الدولة، ويتبنى تخصيص مبالغ خاصة لتنميتها. ففي شباط/ فبراير 2011 كُشفَ عن خطة لبناء قاعدة للجيش بمحاذاة مستشفى المطلع Augusta Victoria Hospital (AVH) على قطعة أرض بمساحة 32 دونماً، بين جبل المشارف ووادي الجوز. وتشمل هذه الخطة نقل مبنى الكلية العسكرية وكلية الأمن القومي مع سكن للعسكريين[100]. وتعدُّ هذه أول قاعدة عسكرية داخل حدود الشطر الشرقي للمدينة منذ استكمال احتلالها سنة 1967.

في 2011/5/17 أعلن رونالد لودير Ronald Lauder أحد المالكين الأساسيين للقناة الإسرائيلية العاشرة عن إجراء ترتيبات لنقل مقر القناة إلى مدينة القدس[101]، وفي مطلع حزيران/ يونيو 2011 عقدت اللجنة الاقتصادية في الكنيست اجتماعاً لمناقشة نقل المكاتب الحكومية من تل أبيب إلى

مدينة القدس، وهي خطوة من شأنها توفير 3,500 فرصة عمل في المدينة[102]. وفي 2011/6/22 أطلق ناشطون إسرائيليون حملة عبر الفيسبوك لمطالبة الوزراء الإسرائيليين الذين يعتمدون تل أبيب مركزاً لوزاراتهم بنقل هذه الوزارات إلى القدس، وهددوا بإغلاق مداخل هذه الوزارات بالسلاسل إذا لم يستجب لهم[103]. ومع نهاية حزيران/ يونيو 2011 أعلنت سلطة تطوير القدس أنها ستستثمر 15 مليون شيكل (حوالي 4.4 مليون دولار) في تطوير الشارع المؤدي إلى المنطقة الصناعية في قلنديا والمسماة عطاروت Atarot[104]. وقد جاءت كل هذه القرارات بعد الاجتماع الذي عقدته حكومة الاحتلال في قلعة القدس في البلدة القديمة في 2011/5/29 وأقرت خلالها خطة بقيمة 290 مليون شيكل (حوالي 83.6 مليون دولار) على مدى خمس سنوات لتعزيز المكانة الاقتصادية للقدس، بالذات في مجالات السياحة والتكنولوجيا الحيوية[105].

2. مشروع الحديقة التوراتية في العيسوية:

في 2011/4/4 أقرت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء الإسرائيلية تحويل 700 دونم من أراضي العيسوية والطور شمال شرق مدينة القدس إلى حديقة وطنية ذات طابع ديني، بناء على ادعاء بأنها تحوي آثاراً يهودية قديمة تعود لعهد المعبد الثاني. وتعدّ هذه الحديقة مشروعاً مشتركاً لسلطة تطوير القدس The Jerusalem Development Authority (JDA) وسلطة الطبيعة والمتنزهات الإسرائيلية Israel Nature and Parks Authority. وسيمتد المشروع على سفح جبل المشارف ويصل بين الجامعة العبرية The Hebrew University of Jerusalem ومشروع إي واحد E1 ويؤسس لتواصل جغرافي بينهما، يعزل أحياء شمال القدس بشكل تام عن البلدة القديمة. وقد أعلنت سلطات الاحتلال في 2011/11/19 عن نيتها بدء العمل في المشروع[106]، وباشرت في 2012/1/10 تجريف سبعين دونماً من هذه المساحة لبدء العمل في إنشاء الحديقة[107]، كما جرفت في 2011/12/20 ملعب كرة قدم تابع للكلية الإبراهيمية يقع بين مبنى المدرسة وبين المنطقة التي ستباشر فيها أعمال تأسيس الحديقة[108]. وتظهر الصورتان التاليتان موقع الحديقة التوراتية المزمع إنشاؤها في العيسوية، وتبدو أنها تأكل كل المساحات الفارغة المتاحة للتوسع العمراني لأحياء وادي الجوز والطور والعيسوية:

LRC
Land Research Center

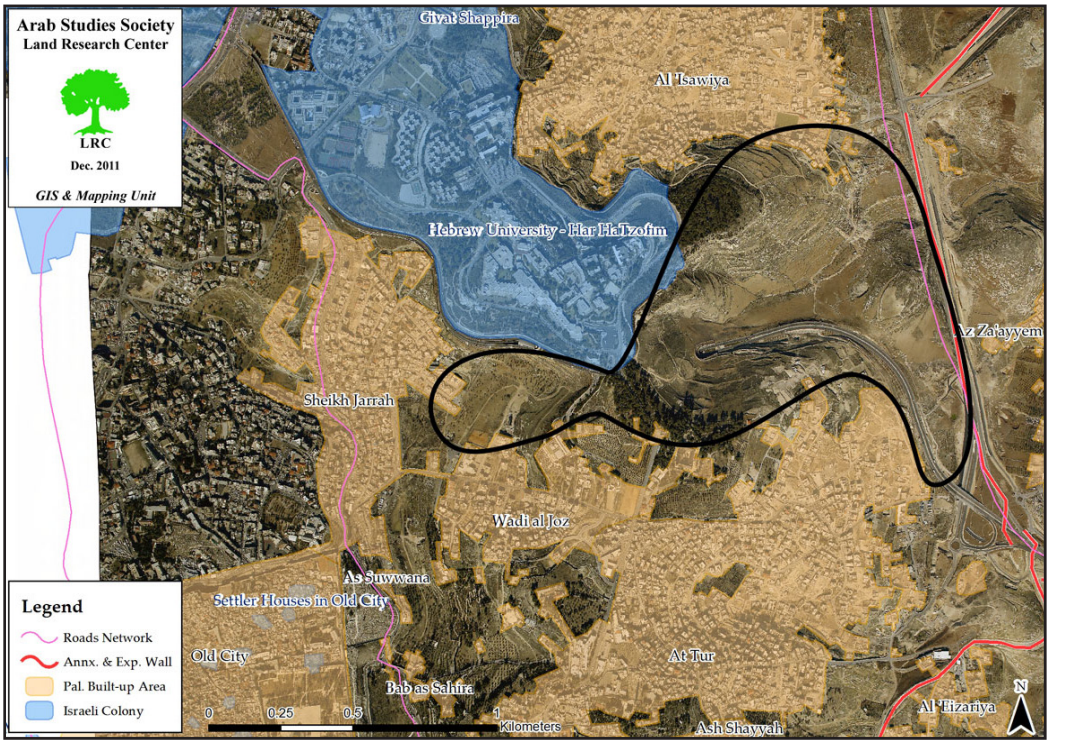
Arab Studies Society
Land Research Center
LRC
Dec. 2011
GIS & Mapping Unit
Givat Shappira
Al 'Isawiya
Hebrew University - Har HaTzofim
Az Za'ayyem
Sheikh Jarrah
Wadi al Joz
As Suwwana
Settler Houses in Old City
Old City
At Tur
Bab as Sahira
Al 'Izariya
Ash Shayyah
Legend
Roads Network
Annx. & Exp. Wall
Pal. Built-up Area
Israeli Colony
0
0.25
0.5
1
Kilometers
N

3. تطور العمل بالجدار حول القدس:

أوضح تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن إجمالي طول الجدار حول القدس بعد التعديلات الأخيرة في مساره بلغ 142 كم، اكتمل من بنائها 90 كم حتى أواخر سنة 2011، أي ما يشكل 63% من الطول الإجمالي[109]. أما المساحات قيد البناء خلال سنة 2011 فبلغ طولها 14 كم، أي ما يشكل 10% من الجدار، وبقيت 38 كم أخرى تُشكل 27% من إجمالي طول الجدار مخططة للتنفيذ، تقع معظمها في محيط منطقة إي واحد E1 Area أو ما يعرف بكتلة أدوميم[110]، تخطط سلطات الاحتلال لإكمالها بحلول نهاية سنة 2014.

خلال سنة 2011 تركزت عمليات البناء في ثلاث نقاط أساسية: الأولى في منطقة شعفاط وراس خميس تمهيداً لإغلاق الجدار بالكامل وافتتاح معبر شعفاط كمعبر دولي؛ والثانية في الكتلة الجنوبية للجدار في منطقة بيت جالا، لاستكمال فصل كتلة عتصيون Etzion bloc الاستيطانية عن المراكز السكنية الفلسطينية في محيطها، وفي الولجة والخصر لاستكمال تطويق مجموعة القرى الواقعة بالقرب من الخط الأخضر[111]؛ أما النقطة الثالثة فكانت في محيط مطار قلنديا حيث الأجزاء المكتملة من الجدار، إذ باشرت سلطات الاحتلال في 2011/12/6 تأسيس منطقة عازلة معززة للجدار بعرض يصل إلى 300 متر، تمهيداً لتحويل منطقة مطار قلنديا بكاملها إلى مدينة صناعية[112]، وهو الأمر الذي أعلن بالفعل مطلع سنة 2012[113].

4. تعزيز مستعمرات جنوب القدس:

من خلال المتابعة الدقيقة للإعلانات المتعلقة بالاستيطان، سواء من ناحية إقرار اللجنة المحلية أم اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء الإسرائيلية أم مناقصات وزارة الإسكان لبدء البناء الفعلي، يتبين لنا أن بلدية الاحتلال تراهن بقوة على مستعمرات جنوب القدس لتحقيق ما لم يتحقق سابقاً من جذب للسكان اليهود للسكن شرقي المدينة، يحدوها لذلك النجاح منقطع النظير لمستعمرة هار حوما الواقعة جنوب المدينة والقريبة من المركز اليهودي غرب القدس.

وبنظرة تأمل لجدول 6/6، الذي يرصد تطور الوحدات الاستيطانية خلال سنة 2011، يظهر أن حصة كتلة المستعمرات الجنوبية بين جيلو (وتشمل هار جيلو كذلك)، وهار حوما وجفعات هماتوس تشكل 73% من الوحدات السكنية التي طرأ عليها تطور خلال تلك السنة.

جدول 6/6: المخططات والعطاءات الإسرائيلية لبناء وحدات سكنية في عدد من مستعمرات الضفة الغربية بما فيها القدس، في الفترة 2011/1/1-2011/12/20[114]

المنطقة	المستعمرة	عدد الوحدات المقرة أو المطروحة للبناء	مجموع الوحدات السكنية في المنطقة
القدس	جفعات زئيف Giv'at Ze'ev	980	15,487
	راموت Ramot	236	
	رأس العمود	200	
	شمعون الصديق– الشيخ جراح Shim'on Hatezdik	13	
	جيلو	5,377	
	رامات شلومو	1,299	
	بسجات زئيف	916	
	الشيخ جراح	386	
	تلبيوت الشرقية	90	
	جفعات هماتوس	2,610	
	هار حوما	3,340	
	معاليه أدوميم	40	
قلقيلية	كارني شومرون Karnei Shomron	46	46
نابلس	شيلو Shilo	119	119
سلفيت	أريل	277	277
رام الله	بيت أرييه Beit Arye	100	100
بيت لحم	بيتار عيليت Betar 'Illit	982	1,299
	إفرات Efrat	317	
أريحا	جفعات ميسوا Givat Masua	80	80
المجموع		**17,408**	**17,408**

5. تشغيل قطار القدس الخفيف:

في 2011/8/19 تمّ افتتاح المرحلة الأولى من قطار القدس الخفيف، استخدمه في اليوم الأول أكثر من 40 ألف راكب[115]، وهذا المشروع يعدّ أضخم مشروع للمواصلات تعتمده بلدية القدس منذ تأسيسها وأكثرها إثارة للجدل.

تعود خلفيات المشروع إلى تسعينيات القرن الماضي حين كانت حكومة الاحتلال تبحث في آليات لتثبيت ربط شطري المدينة الشرقي والغربي بشكل فعلي يمنع إمكانية تقسيم المدينة في أية تسوية مستقبلية، كما كانت تواجه معضلة ربط المستعمرات شرقي المدينة بمركزها اليهودي في الشطر الغربي لبثّ الحيوية في هذه المستعمرات ولزيادة قدرتها على جذب السكان اليهود، إضافة إلى إيجاد تواصل جغرافي بين هذه المستعمرات يشعر سكانها بأنهم يقيمون في أحياء ضمن مدينة وليسوا في قلاع معزولة في محيط عربي. وقد تمّ إقرار مشروع القطار الخفيف في سنة 1999 إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ حتى سنة 2006، حيث بدأ العمل بالمشروع بعد أن رست مناقصته على اتحاد شركات يعرف باسم سيتي باس Citypass، وهو يتكون من خمس شركات تشكل ألستوم Alstom الفرنسية الشريك الهندسي فيها، وفيوليا Veolia (الفرنسية أيضاً) الشريك المشغل[116]. وقد تأخرت أعمال تأسيس الخط الأول والأساسي لهذا القطار عدة مرات بسبب اعتراضات اليهود المتدينين، وبلغت التكلفة الإجمالية لتأسيس المرحلة الأولى 2.2 مليار شيكل (حوالي 660 مليون دولار)[117].

وبالرغم من أن القطار قضم مساحات كبيرة من الأحياء الفلسطينية وتعمد تضييق الشوارع الرئيسية التي مرّ منها، وبالرغم من أنه بني بهدف تعزيز الاستيطان شرق المدينة وجذب اليهود إليها، إلا أنه يواجه اعتراضات من السكان اليهود المتدينين على عمله يوم السبت، وعلى عدم الفصل بين الجنسين في عرباته؛ وهناك اعتراضات أخرى على بطئه، كما أنه لا يحلّ مشكلة الزحام[118].

صورة القطار الخفيف بعد تشغيله

رابعاً: التطورات السياسية:

1. القدس في وثائق التفاوض:

في 2011/1/23 كشفت الجزيرة عن مجموعة ضخمة من وثائق ومحاضر جولات المفاوضات السرية خلال الجولة الحالية من المفاوضات التي بدأت بقمة أنابوليس، ولعل الأحداث المتسارعة في العالم العربي التي تلت الكشف عن هذه الوثائق لم تسمح لها بأن تحظى بالاهتمام والتحليل والتغطية الإعلامية التي تستحق. كثيرة هي المحاضر والرسائل التي شهدت تداولاً في موضوع القدس، حيث كان الموضوع حاضراً في معظم جلسات ما يسمى "الميكانيزم الثلاثي" الذي كان يجمع المفاوض الفلسطيني بالمفاوض الإسرائيلي و"الراعي" الأمريكي، كما كان حاضراً في معظم لقاءات "الميكانيزم الثنائي" والتي كانت تجري بشكل دوري بين قيادة الفريق التفاوضي الفلسطيني، وقيادة الفريق التفاوضي الإسرائيلي لتقييم التطور في المجالات قيد البحث.

أ. المسجد الأقصى:

أبدى المفاوض الفلسطيني وبشكل لا تخطئه العين استعداداً للتباحث في مختلف الصيغ والحلول التي أسماها بـ"الخلاقة" للوصول إلى تسوية بشأن المسجد، وقد بدا ذلك واضحاً جداً في كلام صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين للمبعوث الأمريكي للشرق الأوسط السيناتور جورج ميتشل مرتين خلال لقائهما في 2009/10/21، ففي المرة الأولى قال له بأنه مستعد للحديث عن كل شيء، بما فيه البلدة القديمة، وحتى المسجد الأقصى، وأن مناقشة هذه القضايا تتطلب "حلولاً خلاقة من أشخاص مثلي"[119]؛ في محاولة إغراء لتشجيع الإسرائيليين بالقبول بتجميد الاستيطان والدخول في مفاوضات مباشرة. في المرة الثانية كان موقف عريقات أكثر تفصيلاً، وجاء في سياق استعراض تقدم المناقشات التفصيلية في اللجان المختصة، حين سأله ميتشل ماذا عن القدس؟ فكان جواب عريقات بأن قضية القدس "محلولة" وفق معايير كلينتون (في إشارة إلى مقترحات كلينتون التي قدمت عقب انهيار المفاوضات سنة 2000)؛ وأن قضية المسجد الأقصى من الممكن إيجاد حلول خلاقة لها مثل إنشاء "جسم مستقل أو لجنة" لإدارته، أو من خلال تعهد إسرائيلي بعدم الحفر، وللتأكيد على مدى مرونة الموقف التفاوضي في هذا الشأن أردف عريقات قائلاً "الأمر الوحيد الذي لا أستطيع فعله هو أن أصبح صهيونياً"[120]، بمعنى أنه مستعد لأي شيء دون ذلك.

ب. البلدة القديمة:

لم تحتل البلدة القديمة مساحة كبيرة من النقاش في هذه الاجتماعات، فالموضوع الأساسي في النقاش كان مسألة القدس وتبادل الأراضي في العموم، مع التركيز على القضايا التي يعدها

الوفد الفلسطيني "خلافية" مثل الاستيطان وحلّ مشكلة السيادة على المسجد الأقصى. وموقف المفاوض الفلسطيني في هذا الشأن يُقرأ من خلال الخريطة التي قدمها الطرف الفلسطيني لتبادل الأراضي في 2008/5/4، ويبدو فيها الحي اليهودي والحي الأرمني ضمن الأجزاء المعطاة للإسرائيليين في التبادل[121]. وقد تكرر هذا الموقف بالوضوح نفسه في لقاء عريقات – ميتشل في 2009/10/21، خلال الحديث عن أن قضية القدس "محلولة" على أساس معايير كلينتون. معنى هذا الكلام التنازل عن مساحة تناهز ثلث مساحة البلدة القديمة، وأن حدود الدولة الفلسطينية تبدأ من حافة حائط البراق مباشرة وأن المسجد الأقصى في هذه الحالة هو منطقة حدودية.

ج. الشيخ جراح:

فيما كان أهالي الشيخ جراح إلى الشمال من البلدة القديمة يخوضون صراعاً طويلاً ومريراً مع المنظمات الاستيطانية وأجهزة الدولة الصهيونية الداعمة لها، ومع الحكم بطرد أول العائلات الفلسطينية من منزلها في تموز/ يوليو 2008 كان تركيز فريق دعم المفاوضات منصباً على كيفية الاستفادة من هذا الحدث كمناسبة للحديث عن سابقة إسرائيلية في إعادة توطين السكان الفلسطينيين، في إشارة لمخطط الترانسفير الداخلي، كما توضح الرسائل المتبادلة بين أعضاء هذا الفريق في 20-2008/7/21. وقبيل صدور قرار الطرد بأسبوعين كان أحمد قريع رئيس الوفد التفاوضي يقول لتسيبي ليفني في لقائه معها في 2008/6/30 "فيما يتعلق بالشيخ جراح، أريد أن أرى أرضاً مساوية"[122]، وذلك في سياق الحديث عن تبادل أراضٍ في القدس، وكان الرد الذي تلقاه من ليفني "نقاشنا هنا يتعلق بتحقيق تقدم على الطاولة". ومن الواضح أن قريع كان يتحدث عن أن التنازل للشيخ جراح للإسرائيليين هو أمر مسلم به فلسطينياً، مع المطالبة بمقابل؛ فيما كان جواب ليفني هو التجاهل، حيث أخبرته لاحقاً في نقاشهما لمسألة القدس خلال الاجتماع بأنها لا تستطيع التحدث في الأمر، وستضطر لأن "تستمع فقط"[123]، بعد أن أقرّ الكنيست قانوناً يلزم الحكومة الإسرائيلية بإجراء استفتاء شعبي حول أي تنازلات تنوي القيام بها، بشأن الأراضي التي تمّ ضمها للدولة، بما فيها أراضي القدس.

وفي لقاء جرى بين صائب عريقات وروبرت سري Robert Serry، مبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام، أبلغ سري عريقات بأنه قد زار سلام فياض وتحدث إليه بشأن حي الشيخ جراح، وبأنه قد تحدث إلى الأردنيين كذلك؛ وهو يرى بأن "المخرج المشرف" لهذه القضية هو دفع بدلات مالية لأهالي الحي حتى يجدوا لأنفسهم مساكن مستأجرة في المدينة، وبدا أن صائب عريقات مقتنع بهذا "المخرج المشرف" لكن ملاحظته الوحيدة كانت هي "أن سلام فياض هو من يجب أن يدفع وليس أنتم [الأمم المتحدة] أو الأردنيين"[124].

وغني عن القول أن الشيخ جراح هو أول الأحياء المهددة بالتهجير الجماعي، وأن المصير الذي سيؤول إليه سينطبق في الغالب على بقية الأحياء، التي يبلغ مجموع سكانها المهددين بالطرد الجماعي نحو ستة آلاف شخص؛ وهذا أمر يدركه كل متابع لشؤون القدس وهو بالتأكيد لا يخفى على المفاوض الفلسطيني.

د. الاستيطان ومبادلة الأراضي:

قدم الفريق الفلسطيني المفاوض موقفه من تبادل الأراضي بناء على خرائط مفصلة في الاجتماع مع تسيبي ليفني في 2008/5/4، وبالرغم من أنه شدد على أن التبادل لا بدّ أن يتم على أساس مبدأ 1:1، وأن الأراضي المبادلة لا بدّ من أن يكون لها "نفس القيمة" إلا أنه عرض على الإسرائيليين ما مجموعه 41.67 كم^2، مقابل الحصول على 9.43 كم^2، ما يعني أن النسبة هي 1:4.4 في إجمالي القدس بحسب حدودها الأحادية الإسرائيلية، مضافة إليها "المنطقة الحرام"[125]. وعلى الرغم من أن التأكيد على مبدأ "نفس القيمة" بقي شفوياً فقط ومع أن خرائط القدس قُدمت بشكل مغاير له، إلا أن الوفد المفاوض الإسرائيلي قابل فكرة "نفس القيمة" بالتهكم، فقال المفاوض الإسرائيلي تال بيكر Tal Becker لقريع "وكيف يمكنك حساب ذلك، الأراضي لها القيمة ذاتها"، وعقبت ليفني "أم أنه مجرد شعار؟"[126].

هذه العروض السخية دفعت صائب عريقات للقول وفي أكثر من مرة بأنه وفريقه التفاوضي "قدمنا لهم أكبر أورشليم في التاريخ"، مشدداً على نطق "أورشليم" بالعبرية. وقد تردد قوله هذا أكثر من مرة، أبرزها كانت في اجتماع الفريق الفلسطيني المفاوض بليفني وفريقها في 2008/6/30، حيث إن ليفني وبمجرد طرح مسألة القدس قالت أنها لا تستطيع مناقشة المسألة[127].

في موضوع مستعمرات القدس يعيد التبادل المقترح فلسطينياً للإسرائيليين 63% من المستوطنين، لكنه بالمقابل يطالب بإيجاد حل مختلف لمعاليه أدوميم وهار حوما، لأنهما تقطعان التواصل الجغرافي والسكاني الفلسطيني، عارضاً أن تبقى هذه المستعمرات قائمة تحت السيادة الفلسطينية، كما أن هناك أقلية فلسطينية في الدولة الصهيونية، مع استعداده لترتيبات خاصة لضمان أمنهم، بل إن قريع قال في اجتماعه بليفني في 2008/5/4 بأن "هناك مصلحة مشتركة للطرفين في الحفاظ على بعض المستوطنات"، مؤكداً أن هذا "تنازل كبير" نقدمه "تفهماً لمصلحتكم المشروعة، ولجعل حلّ الدولتين ممكناً"[128].

هـ. لا للأردن:

في اجتماعه مع فريقه في وحدة دعم المفاوضات في 2009/5/5، وبين يدي تقديم مسودة الحلّ النهائي كما يراه الجانب الفلسطيني، أجرى صائب عريقات حواراً مع الفريق للبحث في آرائهم

ومقترحاتهم للقاء المرتقب بين محمود عباس وباراك أوباما، وطلب منهم النظر في ملاحظات مختلف الأطراف بما فيها الأردن، مؤكداً "إننا لا نريد أي دور للأردن في مسألة القدس"[129]. وهذا الموقف ليس مفاجئاً، فهو حين كان يتحدث عن "حلول خلاقة" لموضوع السيادة على الأقصى تعامل مع دائرة الأوقاف الأردنية في القدس وكأنها غير موجودة، وقدم من طرفه مقترحات حول طريقة إدارة المسجد.

2. إبعاد نواب القدس:

ظهرت قضية إبعاد نواب القدس عقب الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في 2006/1/25 وفازت فيها حركة حماس، إذ أصدر وزير داخلية الاحتلال في حينه قراراً بسحب بطاقات الإقامة من ثلاثة من نواب القدس هم: أحمد عطون، ومحمد طوطح، ومحمد أبو طير، إضافة إلى وزير القدس في تلك الحكومة المهندس خالد أبو عرفة. وقد جاءت هذه القرارات على الرغم من أن حكومة الاحتلال كانت قد سمحت ولو شكلياً بإجراء الانتخابات للفلسطينيين في شرقي القدس.

لم يطبق قرار الإبعاد مباشرة حيث اعتقلت سلطات الاحتلال جميع المعنيين بهذا القرار وعادت لتفرج عنهم متفرقين بين سنتي 2009 و2010، ليعود بذلك موضوع إبعادهم عن القدس إلى الواجهة. وفي 2010/6/30 أوقفت سلطات الاحتلال النائب محمد أبو طير على حاجز واقتادته إلى مركز للتحقيق[130]؛ ثم حكمت عليه بالإبعاد بعد أكثر من أربعة أشهر من السجن. فارتأى الثلاثة المتبقون المشمولون بهذا القرار الاعتصام داخل مبنى الصليب الأحمر في حيّ الشيخ جراح في المدينة، لإحياء قضيتهم، وحتى لا ينفذ بحقهم قرار الإبعاد. وقد استمر اعتصامهم لأكثر من عام كامل، وهم ينامون ويلتقون عائلاتهم في خيمة الاعتصام في ساحة مبنى الصليب الأحمر في القدس. وقد أدى هذا الاعتصام إلى تحويل خيمة الاعتصام إلى مركز لاستقطاب الإعلام وللتحرك الجماهيري، الأمر الذي أغاظ الاحتلال بشكل قاده لاتخاذ قرار بإنهاء هذا الاعتصام ولو بالقوة. وبالفعل نفذت وحدة من أفراد المستعربين في الجيش بالتعاون مع قسم الأقليات في شرطة القدس في 2011/9/26 عملية اختطاف للنائب أحمد عطون من داخل الصليب الأحمر[131]، اقتيد بعدها للاعتقال وقد صدر بحقه قرار إفراج بكفالة شرط أن يوقع على تعهد شخصي بعدم دخول المدينة إلا بتصريح من سلطات الاحتلال الإسرائيلية، وقد رفض النائب عطون مقايضة الإفراج عنه بإبعاده مما أدى إلى تمديد الاعتقال، لتقرر المحكمة العسكرية في سجن عوفر في 2011/12/6 إبعاده إلى رام الله[132].

أما محمد طوطح وخالد أبو عرفة فقد تلقيا في 2011/12/7 اتصالاً من المخابرات الإسرائيلية تبلغهما بأنها ستخليهما بالقوة من مقر الصليب الأحمر إن لم يخرجا طوعاً خلال 48 ساعة[133]. وقد نفذت المخابرات الإسرائيلية تهديدها في 2012/1/23، إذ اختطفتهما من داخل المقر واقتادتهما

للاعتقال[134]. وعلى الرغم من أن قضية نواب القدس هي مثال صارخ على معاقبة الشعب على اختياره في انتخابات حرة، ومع أن هذه الانتخابات تمت في شرقي القدس بموافقة إسرائيلية، وبالرغم من استمرار الاعتصام لفترة زادت عن سنة كاملة إلا أن التعويل على تحرك المجتمع الدولي أو تحرك المحيط العربي والإسلامي فشل من جديد، لتنفذ سلطات الاحتلال عمليتين عسكريتين داخل مقر مؤسسة دولية إنسانية محمية بموجب القانون الدولي، دون أن تضطر لمواجهة أي عواقب لذلك، ولو شكلية، في أي مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة.

3. مشروع قانون القدس "عاصمة الشعب اليهودي":

أكدت الدولة الصهيونية على مكانة القدس بالنسبة لها وعلى استحواذها الكامل وبشكل "نهائي" على المدينة وعلى كل الأجزاء التي قررت ضمها إليها وذلك من خلال تعديلات على "مرسوم القانون والإدارة" في سنة 1967 والتي نصّت على سلطة وزير الداخلية بتوسيع حدود الدولة لتشمل أي جزء من "أرض إسرائيل" وعلى اعتبار القدس بلدية موحدة بشطريها. وقد أعاد الكنيست الإسرائيلي التأكيد على ذلك في القانون الأساسي "القدس عاصمة إسرائيل" الذي صدر سنة 1980 ونصّ على أن القدس "الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل"، وبأن القدس هي "المقر الرسمي لرئيس الدولة وللحكومة وللبرلمان وللمحكمة العليا"[135].

ويبدو أن هذه التأكيدات لم تعد كافية في نظر طيف واسع من السياسيين الصهاينة. فمع تصاعد هاجس يهودية الدولة، باتوا يطمحون لأن ينعكس هذا الهاجس على مدينة القدس بشكل مباشر، فطرحوا على الكنيست في 2011/12/25 مشروع قانون ينصّ على اعتبار القدس "عاصمة لإسرائيل وللشعب اليهودي"، وقد جرى الاتفاق على تأجيل التصويت على هذا القانون إلى وقت لاحق.

4. تطورات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس:

على الرغم من أن شرقي القدس حسب قرارات الأمم المتحدة تعدُّ أرضاً محتلة، يجب على الدولة الصهيونية الانسحاب منها، إلا أن الكونجرس الأمريكي قد اتخذ سنة 1995 قراراً بنقل مقر السفارة الأمريكية في "إسرائيل" إلى القدس، ومنذ ذلك الحين وهذا القرار يجري تعليق تنفيذه كل ستة أشهر بموجب صلاحيات الرئيس الأمريكي، كما يستخدم لابتزاز القيادة السياسية الفلسطينية في كثير من المحطات الفارقة. وقد جاء توجه منظمة التحرير الفلسطينية إلى مجلس الأمن لطلب عضوية لدولة فلسطين ليحيي هذا القرار من جديد؛ حيث قدم 42 نائباً في الكونجرس في آذار/ مارس 2011 مشروع قانون يلزم الرئيس بنقل مقر السفارة الأمريكية في القدس في موعد لا يتجاوز 2013/1/1، تحت طائلة تخفيض الميزانيات المخصصة للإنفاق على

أبنية السفارات الأمريكية وصيانتها في أنحاء العالم[136]، في حال عدم التزام الرئيس. وقد عاد هؤلاء إلى تحريك هذا القانون في أيلول/ سبتمبر 2011[137]. وعلى الرغم من أن هذا القانون لم يعرض للتصويت بشكل رسمي حتى بداية سنة 2012 إلا أن احتمال إقراره ما يزال قائماً في ظلّ الاتجاه المتزايد لدعم "إسرائيل" بشكل غير محدود في أوساط صناعة القرار الأمريكي.

خامساً: القدس: نظرة في المستقبل القريب

إذا ما خرجنا من التفاصيل الكثيرة لمشهد التهويد في القدس إلى نظرة عامة أبعد وأكثر شمولاً، فإننا نجد أن صناع القرار الصهاينة وبالذات على مستوى البلدية باتوا يدفعون بكل قوتهم باتجاه قطف ثمار محددة، كان التمهيد لها قد جرى على مدى أعوام طويلة. ولعل الثمرة الأبرز التي يحاول رئيس بلدية الاحتلال في القدس نير بركات الخروج بها هي تعديل الميزان الديموغرافي في المدينة لصالح اليهود، وهو حلم لطالما راود المخططين الصهاينة ولطالما حاول تيدي كوليك Teddy Kollek، رئيس البلدية "الأسطوري" في نظر الصهاينة تحقيقه، ويبدو أنه أصبح اليوم ممكن التحقيق إن استطاع رئيس البلدية انتزاع قرارات حاسمة على المستوى السياسي، مثل تعديل حدود القدس والتطبيق الصارم لنزع بطاقات الإقامة من المقدسيين الذين تثبت إقامتهم خارج المدينة. ومن شأن مثل هذا الإنجاز أن يفتح الباب أمام بركات لولاية جديدة لرئاسة البلدية خصوصاً وأن الانتخابات القادمة مقررة في صيف سنة 2013. أما المسارات الأساسية للحسم الديموغرافي التي يبدو أنها ستتعزز في العامين القادمين فهي:

1. تطبيق نظام صارم يرصد حركة المقدسيين عبر الحواجز من وإلى المدينة، وقد بدأ ذلك بتطبيق نظام البطاقات الممغنطة، الذي من شأنه أن يبني لدى البلدية قاعدة بيانات دقيقة عن أماكن سكن وعمل كل المقدسيين الفلسطينيين بناء على ساعات تنقّلهم عبر المعابر، لتجري بناء عليها حملة واسعة لسحب بطاقات الإقامة وتحديد الكتلة السكانية الفلسطينية في القدس بشكل نهائي، وهي القضية التي لطالما أرّقت صناع القرار الصهاينة في القدس.

2. تعزيز طوق المستعمرات الجنوبي بشكل سريع وفعال، والعمل على تحويله إلى كتلة من الضواحي اليهودية الحديثة المتماسكة والمتصلة بالمركز اليهودي للمدينة بطرق سريعة مباشرة لا تمر بأية أحياء عربية، مع التركيز على الوحدات السكنية صغيرة الحجم ومنخفضة السعر، التي تصلح لاجتذاب الأزواج اليهودية الشابة بشكل يؤثر إيجاباً على نسب الزيادة السكانية الطبيعية ليهود المدينة.

3. تجاوز العراقيل التمويلية التي كانت تؤخر إنجاز الجزء الشرقي من جدار "حاضن القدس" الذي يلتف حول كتلة أدوميم الاستيطانية ليصلها بالمدينة مباشرة، مع السعي لتفريغ محيطه من السكان البدو، وتعزيز البنى التحتية في المنطقة الواصلة بينها وبين الحدود البلدية، والمصطلح على تسميتها بالممر إي واحد E1 Corridor، وصولاً في النهاية إلى إعلان تعديل الحدود بشكل رسمي وضمّ كتلة أدوميم إلى حدود المدينة.

على مستوى الهوية الدينية والثقافية فمن الواضح إصرار الجمعيات اليهودية المتطرفة على إنجاز مشروع تأهيل منطقة البراق في أسرع وقت ممكن، بما يشمل إزالة ما تبقى من تلة المغاربة، وتوسيع ساحة الصلاة، وبناء جسر حديدي، وفتح باب جديد في سور المدينة، لتعزيز وصول الزوار اليهود إلى المكان. وهو إصرار تشاطرهم إياه أوساط البلدية والحكومة، وإن كانت تواجه معارضة فلسطينية وأردنية وعربية وإسلامية ودولية تؤخر تنفيذ هذه المشروعات. وبناء على ذلك، فمن المتوقع أن تشهد قضية تلة المغاربة تطورات أساسية أو ربما قفزات للتغلب على العقبات التي تؤخر تنفيذ المشروع، وأن يشهد المسجد الأقصى محاولات اقتحام أوسع وأكبر وأكثر تنظيماً، خصوصاً بعد تغيير قواعد تعامل الشرطة الإسرائيلية مع المقتحمين اليهود للمسجد، وأن تُعزِّز الشرطة محاولة سيطرتها على تواجد الفلسطينيين في المسجد خلال شهر رمضان.

على الرغم من أن محاولة طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة لم تكلل بالنجاح، وحتى لو نجحت فلن تعدو كونها خطوة رمزية، إلا أنها استفزت هواجس "يهودية الدولة" والتوجهات الصهيونية الإقصائية لدى طيف واسع جداً من صناع القرار الصهاينة. وكان انعكاس ذلك على القدس وعلى المقدسات جلياً وواضحاً. فالصحوة الإسرائيلية تجاه نقل المؤسسات المركزية إلى القدس تعززت بالتزامن مع هذا التوجه، ومعظم قرارات تعزيز طوق المستعمرات الجنوبي جاءت بالتزامن معه أو بعده. كما جاء مشروع قانون "القدس عاصمة للشعب اليهودي" بُعيد التوجه لطلب العضوية، ومحاولة هدم تلة المغاربة وما تبعها من تداعيات. كما تصاعدت اعتداءات حركة "دفع الثمن" على المساجد والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وصارت أكثر جرأة وتنظيماً وعدداً بالتزامن خلال الفترة ذاتها.

سادساً: التوسع الاستيطاني الإسرائيلي

واصل الكيان الإسرائيلي مشروعه الاستيطاني في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، ضارباً عرض الحائط بمطالب الفلسطينيين وحتى المجتمع الدولي بوقف هذه الممارسات. وقد بلغ تعداد المستوطنين مع نهاية سنة 2011 ومطلع سنة 2012 في الضفة الغربية عدا شرقي القدس نحو 342 ألف مستوطن، أما في شرقي القدس فهناك نحو 200 ألف مستوطن[138].

وتواصل "إسرائيل" البناء في المستعمرات في القدس المحتلة وفي باقي الضفة الغربية، كما تواصل التهويد المنهج لمعالم المدينة المقدسة، غير آبهة بالاحتجاجات الدولية التي تدين الاستيطان. وقد سارعت حكومة نتنياهو إلى إقرار تسهيلات في سعر الأراضي المخصصة للبناء بنسبة 50% التي من شأنها تشجيع الإسرائيليين على الانتقال إلى مستعمرات في الضفة الغربية، وتشجيع المستوطنين على الشراء. بالإضافة إلى ذلك يتم تزويد المستوطنين بمعلومات حساسة من خلال قنوات سياسية وعسكرية، حيث تمّ الكشف عن أن هناك العشرات من الشخصيات السياسية والضباط والجنود في الجيش، يسربون هذه المعلومات إلى ناشطي اليمين، الذين يركزون أعمال العنف ضدّ الفلسطينيين في الضفة الغربية، والذين يقومون بأعمال ضدّ إخلاء البؤر الاستيطانية، إضافة إلى ما يسمى بعمليات "دفع الثمن"، التي يُنفذها المستوطنون ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني، والتي تجد غطاء من الحكومة الإسرائيلية اليمينية. وقد تمّ الكشف أيضاً عن الوسائل التي يتم من خلالها شرعنة البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، والتي تتضمن تزييف مستندات الملكية، والاستيلاء والبناء على أراضٍ زراعية فلسطينية، وتطويق الأراضي بواسطة جدران وكلاب حراسة، وغيرها من وسائل السطو والاحتيال، حسب التقارير الإسرائيلية.

وقد رفض الاتحاد الأوروبي سياسة "إسرائيل" الرامية لتهجير الفلسطينين قسراً من مناطق ج، والتي تشكل 62% من مساحة الضفة الغربية، حيث أشار الاتحاد إلى أن سياسة "إسرائيل" في هذه المناطق تهدف إلى مضاعفة أعداد المستوطنين وتقليل الفلسطينيين، وتحويلها إلى جيوب مقطوعة عن الضفة الغربية، وبالتالي منع إمكانية قيام دولة فلسطينية وفق حلّ الدولتين على حدود 1967/6/4.

هذا وتواصلت الإعتداءات التي يرتكبها المستوطنون وقوات الاحتلال في كافة المحافظات الفلسطينية، التي تمثلت بإقرار المزيد من المخططات الاستيطانية، وإقدام قوات الاحتلال على هدم منشآت ومساكن زراعية في منطقة الأغوار شرق الضفة الغربية[139].

ويجد المستوطنون دعماً واضحاً ومسانداً من المؤسسة السياسية حيث صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قائلاً: "إن عملية الاستيطان في القدس ليست عقاباً بل حقّ أساسي مشروع لنا..."[140]؛ أما رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين فقال معلقاً على الاستيطان في الضفة: "إن أرض إسرائيل كلها لليهود، وإن السلام سيتحقق عندما يوافق الفلسطينيون على أن يعيش اليهود معهم"، وأضاف قائلاً: "إن الاستيطان جزء من الصهيونية لأنها كانت حركة استيطانية، وإن السلام سيعم في المنطقة، عندما سيسمح لنا جيراننا بالعيش في هذه البلاد"[141].

كما واصلت سلطات الاحتلال المصادقة على عطاءات لبناء وحدات استيطانية جديدة، فقد أكدت دائرة العلاقات الدولية في منظمة التحرير، في تقرير لها أصدرته في 2011/9/5، أن "إسرائيل" صادقت خلال شهر آب/أغسطس 2011 على 3,050 وحدة استيطانية معظمها في شرقي القدس[142].

أما حركة السلام الآن Peace Now Movement فقد أشارت في تقرير أصدرته في 2011/9/7 إلى أن وتيرة البناء الاستيطاني في الضفة الغربية تصل إلى حوالي ضعفي البناء في داخل الأراضي المحتلة سنة 1948، حيث تجري هذه الوتيرة بمعدل وحدة سكنية لكل 235 إسرائيلياً، مقابل وحدتين سكنيتين لكل 246 مستوطناً إسرائيلياً في الضفة. وبحسب التقرير الذي استند إلى صور جوية وجولات ميدانية فإنه في العشرة أشهر (تشرين الأول/ أكتوبر 2010 لغاية تموز/ يوليو 2011)، التي تلت فترة التجميد الجزئي المؤقت للاستيطان، تمّ بناء 2,598 وحدة سكنية في الضفة، 63% منها، أي 1,642 وحدة سكنية، هي بيوت ثابتة ذات طابق أرضي واحد، وأكثر من نصفها (52%) للمتدينين[143]. وأضافت حركة السلام الآن إلى أن نحو 3,700 وحدة سكنية قد استمر البناء فيها خلال الفترة ذاتها. وأضاف التقرير أنه يجري إعداد مسطحات بناء لنحو 317 وحدة سكنية، بينها نحو 100 من المباني المؤقتة (كرافانات). وتبين أيضاً أن هناك 383 وحدة تُعدُّ "غير قانونية" وفق قوانين التخطيط والبناء الإسرائيلية، التي تطبق على المستعمرات، وأن 157 منها تقع في البؤر الاستيطانية[144]؛ مع العلم أن كل البناء الاستيطاني هو غير قانوني.

كما رصد تقرير آخر للسلام الآن 3,500 وحدة استيطانية كانت في طور البناء وتحت التشييد وفي مراحل بناء مختلفة خلال سنة 2011، أقيمت في 142 مستعمرة وبؤرة استيطانية في الضفة الغربية[145]، والجدول التالي يبين تصاعد وتيرة البناء في المستعمرات مقارنة مع سنتي 2009 و2010:

جدول 6/7: أعداد الوحدات السكنية التي تمّ بناؤها في مستعمرات الضفة الغربية، ما عدا شرقي القدس، خلال الفترة 2009-2011[146]

السنة	2009	2010	2011
عدد الوحدات	1,660	1,550	1,850

أعداد الوحدات السكنية التي تمّ بناؤها في مستعمرات الضفة الغربية، ما عدا شرقي القدس، خلال الفترة 2009-2011

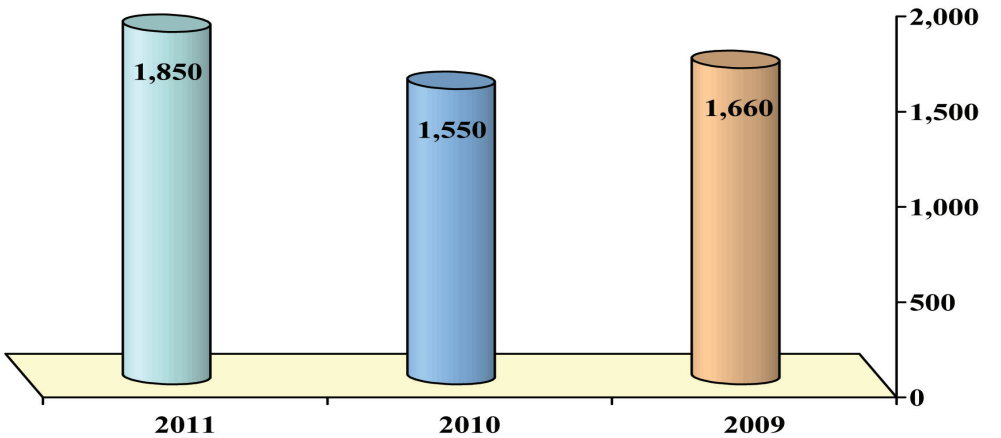

وأشار التقرير إلى أن مسار جدار الفصل يدخل في عمق الضفة الغربية في أربع جيوب، حيث يتم بناء 245 وحدة سكنية في "أريل" و329 وحدة سكنية في "جوش عتسيون" Gush Etzion و114 وحدة سكنية في "كارني شومرون – كدوميم" Karnei Shomron-Kedumim، و212 وحدة سكنية في معاليه أدوميم[147].

كما رصدت وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان، في تقريرها السنوي لسنة 2011، 474 موقعاً استيطانياً في الضفة الغربية حتى نهاية 2011؛ منها 184 مستعمرة، و171 بؤرة استيطانية، و26 موقعاً استيطانياً آخر، و93 مبنى تمّ الاستيلاء عليها جزئياً أو كلياً في القدس. وقد بلغ مجموع مساحة الأراضي التي يطوقها سياج المستعمرات، حسب التقرير ذاته، حوالي 140 كم^2 أي ما نسبته 2.5% من مساحة أراضي الضفة الغربية، غير أن حوالي نصف هذه الأراضي تخلو من البناء، وعلى ما يبدو فإن "إسرائيل" تخطط لاستخدامها كاحتياطي للتوسع المستقبلي[148].

وقد بلغت عطاءات البناء خلال سنة 2011 في مستعمرات الضفة الغربية 2,057 وحدة سكنية في شرقي القدس، إضافة إلى 1,577 وحدة سكنية في باقي الضفة الغربية، نُشرت في قائمة وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية[149].

سابعاً: مصادرة الأراضي ومصادر المياه الفلسطينية

وثقت مؤسسات أهلية ورسمية فلسطينية تزايد حدة الهجمات الإسرائيلية على الضفة الغربية خلال سنة 2011، موضحة أن هذه الاعتداءات استهدفت بشكل خاص المواطنين والأراضي والمساكن والمزارع.

وقد سجل التقرير السنوي لسنة 2011 الصادر عن مركز أبحاث الأراضي، انتهاكات الاحتلال بأجهزته ومستوطنيه، فقد تمّ هدم 200 مسكن ومنزل وتهديد أكثر من 500 مسكن آخر بالهدم، في كافة محافظات الضفة الغربية بما فيها القدس خلال 2011، إضافة إلى هدم ما يزيد على 400 منشأة، وتهديد أكثر من 300 منشأة أخرى، من خلال جعل ترخيص البناء ضرباً من المستحيل وجعل الهدم مكلفاً ودفع الفلسطينيين لهدم بيوتهم بأيديهم. وبلغت مساحة الأراضي المعتدى عليها، وفق التقرير نفسه، حوالي 12 ألف دونم، منها نحو 11 ألفاً بالمصادرة، والباقي مهددة بالإخلاء القسري. إضافة إلى تجريف وحرق وتخريب ما يزيد عن 2000 دونم أخرى من الأراضي الزراعية. وذكر المركز أن الضرر الكلي والجزئي أصاب ما يزيد على 20 ألف شجرة، 50% منها تمّ اقتلاعها أو حرقها بالكامل، بينما تمّ سكب المياه العادمة (المجاري)، التي تتلف الشجر والزرع والتربة، على الأراضي المشجرة[150].

أما في مدينة القدس المحتلة فقد قام الاحتلال بمصادرة وسلب 3,158 دونماً، وقطع وخلع وحرق 1,098 شجرة، وهدم 41 مسكناً كان يعيش فيها 282 مواطناً، منهم 177 طفلاً، وتهديد 134 مسكناً بالهدم، إضافة إلى هدم 56 منشأة وتهديد 17 منشأة أخرى[151].

ولم تسلم الأغوار الفلسطينية أيضاً من أعمال المصادرة، وفق ما تُظهر معطيات كشف عنها تقرير لمنظمة بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة B'Tselem-The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories، حيث أقدمت قوات الاحتلال على سلب ونهب الموارد الطبيعية لمنطقة الأغوار الفلسطينية، بدافع فرض الحقائق على الأرض لضمها للسيادة الإسرائيلية؛ إذ يؤكد التقرير أن 77.5% من أراضي الأغوار (البالغة 1.6 مليون دونم) موصدة في وجه أصحابها الفلسطينيين[152]. وأن الاحتلال يخطط للاستيلاء على 140 ألف دونم من أراضي البحر الميت. ويدعي المسؤول الإسرائيلي عن هذا الملف أن الأراضي المذكورة هي أراضي دولة؛ فالقسم الأول منها هي الأراضي المحاذية للبحر الميت، والتي جفَّت من البحر منذ سنة 1946، وعليه فإن هذه الأراضي التي جفت ليست بملكية خاصة للسكان الفلسطينيين المحليين، وإنما تعود ملكيتها للدولة[153].

أما على مستوى الداخل الفلسطيني فقد كُشف النقاب عن مخطط إسرائيلي يقضي بمصادرة مليون دونم من أراضي العرب بالنقب، ويندرج المخطط ضمن توصيات لجنة غولدبرغ الحكومية التي أقيمت سنة 2008 ويترأسها القاضي المتقاعد إليعازر غولدبرغ Eliezer Goldberg، وتتطلع "إسرائيل" لتوطين 300 ألف يهودي بالنقب خلال العشر سنوات المقبلة[154]. ويشير جدول 6/8 إلى نماذج عن مصادرة الأراضي في الضفة الغربية بما فيها القدس.

أما على مستوى المياه الفلسطينية فقد اتهم وزير المياه ورئيس سلطة المياه الفلسطينية شداد العتيلي "إسرائيل" بأنها تهدم آبار وبرك تجميع مياه الأمطار للتجمعات السكنية الفلسطينية في الضفة الغربية لترحيلهم. وقال العتيلي إن "إسرائيل" تقوم بهذه الأعمال بشكل منهجي مكثف، حيث يتم تدمير الآبار وبرك تجميع مياه الأمطار الجارية، والمعروفة منذ زمن الرومان والعهد العثماني، والتي تستخدمها التجمعات السكنية الفلسطينية في الأرياف... وأضاف أن "هذا الهدم يجري في المنطقة ج (سي) في الضفة الغربية التي تسيطر عليها إسرائيل، والتي تشكل 60% من أراضي الضفة الغربية"[155].

أما وزير الأشغال العامة والإسكان في الحكومة الفلسطينية برام الله محمد اشتيه فأكد أن "إسرائيل" تسرق غالبية الموازنة المائية للضفة الغربية، وأنها تمنع في الوقت نفسه الفلسطينيين

من حفر الآبار. وقال اشتيه "إن إسرائيل تسرق حوالي 600 مليون متر مكعب سنوياً من الموازنة المائية للضفة الغربية والتي تقدر بـ 800 مليون متر مكعب سنوياً". وأضاف "أن بعض قرى الضفة الغربية، وتحديداً بمنطقة الأغوار لا تصلها المياه في الصيف، في الوقت الذي يسبح فيه المستوطنون الإسرائيليون في برك سباحة متقدمة جداً"[156].

جدول 6/8: نماذج عن مصادرة الأراضي في الضفة الغربية خلال سنة 2011

المنطقة	الأراضي المصادرة (بالدونم)
قرية ياسوف	600[157]
عزون	400[158]
بيت أمر	800[159]
قرية بتير في بيت لحم	148[160]
بيت لحم	7,000[161]
قلنديا	400[162]
الخضر	150[163]
خربة بريقوت في بيت أمر	600[164]

ثامناً: تدمير الزراعة الفلسطينية

أعلنت وزارة الزراعة الفلسطينية أن شعار الوزارة في سنة 2012 سيكون "المنتج الوطني"، وذلك تحدياً لغطرسة الاحتلال الإسرائيلي الذي لا يتورع عن تدمير القطاع الزراعي في فلسطين واستهداف بنيته التحتية وضرب المنتج المحلي.

كما قالت الوزارة أن خسائر القطاع الزراعي في "حرب الفرقان" على قطاع غزة سنة 2008، فاقت النصف مليار دولار، موضحة أن الأضرار المباشرة كانت 174 مليون دولار والأضرار غير المباشرة 413 مليون دولار[165].

أدت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته إلى مجموعة من النتائج والمظاهر السلبية التي أسهمت في تهميش وتشويه الزراعة الفلسطينية، وقد تمثل ذلك فيما يلي:

1. عدم الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، وبشكل خاص محطات البحوث، والتسويق، والمختبرات، والطرق الزراعية.
2. الدعم المكثف للمزارعين الإسرائيليين والمستوطنين، مما جعل منافسة المزارع الفلسطيني محدودة، وهو ما أدى إلى إغراق السوق الفلسطيني بالسلع الزراعية الإسرائيلية المدعومة.
3. مصادرة المياه والأراضي الزراعية، وإجراءات الاستيطان والاعتداءات المستمرة، وترهيب المزارعين من قبل المستوطنين.
4. إنشاء الجدار وما نجم عنه من عزل مساحات زراعية كبيرة خلفه، بالإضافة إلى الأراضي التي أقيم عليها الجدار.
5. الحد من حرية حركة السلع والأفراد والخدمات الزراعية.
6. قلع الأشجار، التي تعد مصدر رزق أساسي للعديد من صغار المزارعين، بالإضافة لكونها ثروة طبيعية ومصادر للتنوع الحيوي.
7. منع الرعاة وأصحاب الماشية من الوصول إلى مصادر الرعي الطبيعية، وخاصة في المناطق القريبة من المعسكرات والمستعمرات.

كل ذلك أدى بطريقة مباشرة وغير مباشرة إلى تشويهات وتكاليف إضافية يتحملها المزارع الفلسطيني، وتسهم في تقليل القيمة المضافة والربحية للمزارعين، وتحول الزراعة إلى عمل غير مجدٍ اقتصادياً، وإلى تهميشها والحد من دورها في الاقتصاد الوطني[166].

وإلى جانب الممارسات الإسرائيلية في حقّ المزارعين الفلسطينيين والزراعة بشكل عام، كثيراً أقدمت قوات الاحتلال على تجريف الأراضي الزراعية، وقطع الأشجار، بل وهدم بعض القرى الزراعية أكثر من مرة؛ فقد هدم الجيش مثلاً تجمعاً ريفياً فلسطينياً يتألف من 15 منزلاً من الصفيح شرق مدينة نابلس في الضفة الغربية، وهذه هي المرة الرابعة التي يقوم فيها الجيش الإسرائيلي بهدم هذا التجمع الذي يحمل اسم "خربة طانا"[167].

أما في الأغوار فقد تزايدت أعمال الهدم والتجريف وحتى اقتلاع لقرى فلسطينية كاملة، إضافة إلى الاعتداء على الناس وقتل المواشي وتخريب المحاصيل. وفي الأراضي المحتلة سنة 1948 تعرض جنوبها تحديداً لحملة هدم وتجريف واقتلاع مسعورة من قبل السلطات الإسرائيلية، فقد أقدم الإسرائيليون على هدم قرية طويّل أبو جرول أكثر من أربعين مرة، وقطعوا وخربوا آلاف الأشجار المثمرة وخاصة الزيتون[168]، كما تعرضت قرية العراقيب للهدم للمرة الـ38 في أيار/ مايو 2012[169]. ويشير الجدول التالي إلى عدد من الاعتداءات على الأشجار والأراضي الزراعية الفلسطينية، في الضفة الغربية:

جدول 6/9: عدد من الاعتداءات الإسرائيلية على الأشجار والأراضي خلال سنة 2011

المنطقة	نوع الاعتداء
قرية قصرة في نابلس	اقتلاع 500 شجرة زيتون[170]
منطقة الطيور في شرق بيت دجن	اقتلاع 420 شجرة زيتون[171]
خربة أم نير في الخليل	اقتلاع 600 شجرة زيتون[172]
دير الطب في نابلس	حرق 250 شجرة زيتون[173]
بني نعيم في الخليل	حرق 20 دونماً مزروعة[174]
قلقيلية	حرق أكثر من 150 شجرة زيتون[175]
عقربا في محافظة نابلس	حرق 300 شجرة زيتون[176]
بيت إكسا في محافظة القدس	سرقة 100 شجرة زيتون معمرة[177]
قرية جالود في محافظة نابلس	حرق 150 دونماً[178]
رام الله	حرق 100 شجرة زيتون[179]
الولجة في محافظة القدس	اقتلاع 80 شجرة زيتون[180]
سلفيت	قطع 500 شجرة زيتون[181]
بيت أولا في الخليل	اقتلاع 200 شجرة زيتون[182]
عورتا في محافظة نابلس	حرق 20 دونماً[183]

وقد ذكر وزير الدولة لشؤون الجدار والاستيطان في السلطة الفلسطينية ماهر غنيم في 2011/10/9 أن سلطات الاحتلال والمستوطنين، استهدفوا 9,131 شجرة زيتون منذ بداية سنة 2011، بين حرق واقتلاع وتكسير وتجريف، منها 1,307 شجرة منذ بداية شهر أيلول/سبتمبر[184]. كما أعلنت منظمات المساعدات والتنمية الدولية والفلسطينية العاملة على تحسين إنتاج زيت الزيتون، أن تدمير المستوطنين الإسرائيليين لأشجار الزيتون الفلسطينية سوف يؤدي إلى تقليص محصول سنة 2011 بما يقدر بنحو 500 ألف دولار[185].

تاسعاً: هدم المنازل الفلسطينية

ذكر تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن نحو 1,100 فلسطيني أكثر من نصفهم من الأطفال، تعرضوا للتشريد خلال سنة 2011 نتيجة قيام القوات الإسرائيلية بهدم منازلهم، بزيادة نسبتها أكثر من 80% بالمقارنة بالفلسطينيين الذين تعرضوا للتشريد في سنة 2010. وأضاف التقرير أن هناك 4,200 فلسطيني آخرين تأثروا من جراء هدم المباني التي يكسبون منها رزقهم. وأشار المكتب إلى قيام القوات الإسرائيلية بهدم ما يزيد عن 620 مبنى يمتلكها فلسطينيون، بزيادة قدرها 42% عن سنة 2010، من بينها 222 منزلاً و170 حظيرة حيوانات و46 صهريجاً أو بركة لتجميع

مياه الأمطار، وغرفتين صفيحيتين ومسجدين (أحدهما هدم مرتين)[186]. وأضاف التقرير أن أكثر من 60% من المباني المملوكة لفلسطينيين، والتي تعرضت للهدم خلال سنة 2011، تمّ منح الأراضي المقامة عليها لبناء مستعمرات[187]. ويبين الجدول التالي عدد المباني التي هدمت حسب المنطقة خلال سنة 2011:

جدول 6/10: عدد المباني الفلسطينية التي هدمت خلال سنة 2011[188]

الشهر	كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/ مايو	حزيران/يونيو	تموز/يوليو
المنطقة ج في الضفة الغربية	20	68	77	15	31	131	29
شرقي القدس	9	1	1	0	2	1	2

الشهر	آب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر	كانون الأول/ ديسمبر	المجموع
المنطقة ج في الضفة الغربية	0	20	62	40	87	**580**
شرقي القدس	0	2	1	3	11	**42**

عاشراً: الجدار الفاصل

أفاد المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن مساحة الأراضي المصادرة لأغراض إقامة الجدار قد بلغت 49,291 دونماً من الأراضي الأميرية، وذلك منذ بداية إنشائه حتى نهاية حزيران/ يونيو 2008، وهي موزعة على النحو الآتي:

- 22,141 دونماً في منطقة شمال الضفة الغربية.
- 13,875 دونماً في منطقة وسط الضفة الغربية.
- 13,275 دونماً في منطقة جنوب الضفة.

أما مساحات الأراضي التي تمّ عزلها داخل الجدار وأصبح من الصعب الوصول إليها فقد بلغت 274,607 دونماً، وفق التقرير ذاته، وهي موزعة كالتالي:

- أراضٍ في شمال الضفة بمساحة 89,498 دونماً.
- أراضٍ في وسط الضفة بمساحة 123,526 دونماً.
- أراضٍ في منطقة جنوب الضفة بمساحة 61,583 دونماً[189].

مسار الجدار العنصري في الضفة الغربية

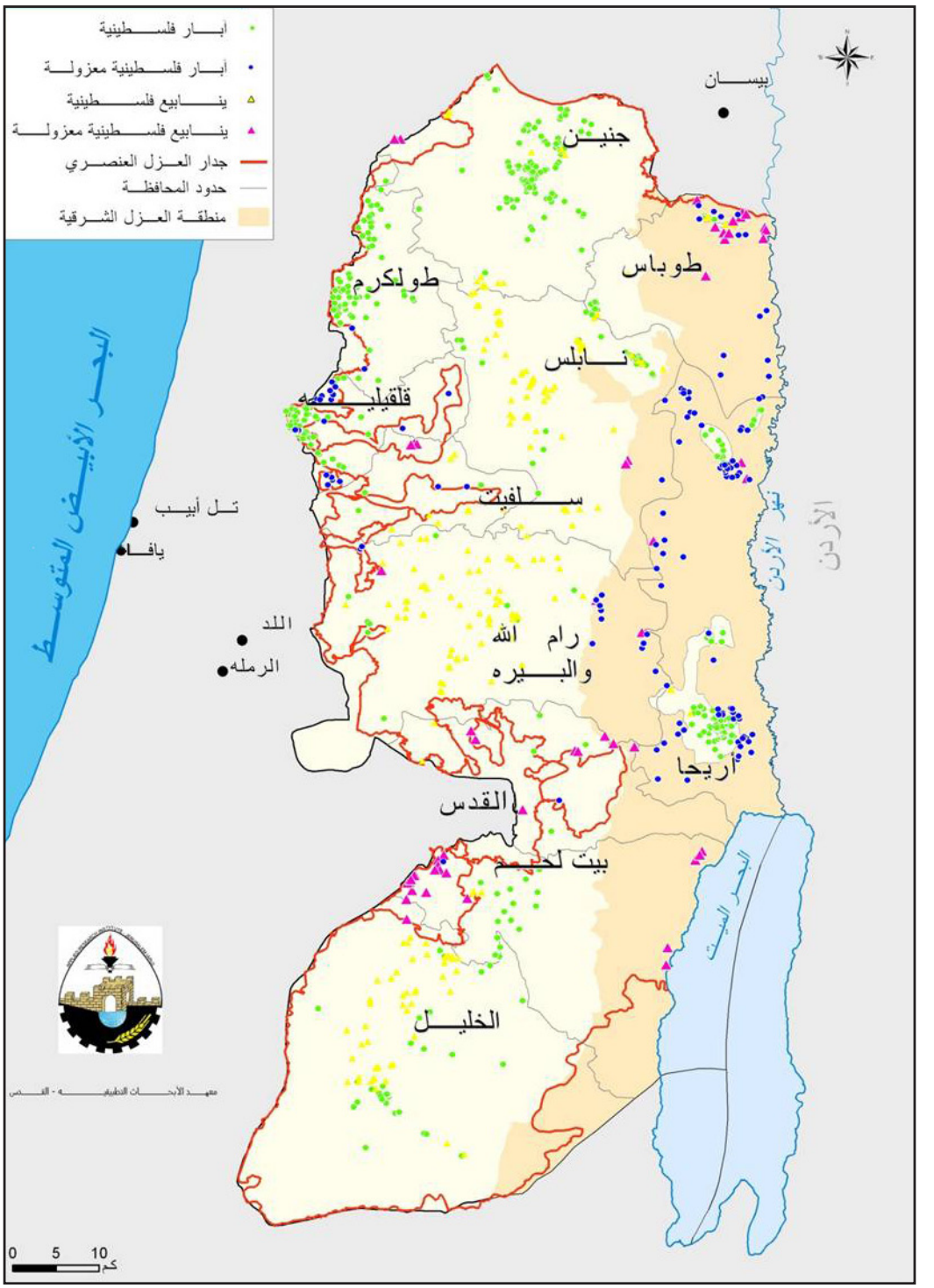

وفي سنة 2011 واصلت "إسرائيل" بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، وقد كشف تقرير لمنظمة بتسيلم عن أن طول الجزء المكتمل من الجدار، الذي يمر 85% منه في داخل الضفة الغربية، بلغ 437.5 كم، ما يشكل حوالي 62% من المسار المخطط له، كما يوجد 58 كم أخرى في طور البناء[190].

وقد صدّقت المحكمة العليا في شهر آب/ أغسطس 2011 على بناء مقطع الجدار على أراضي قرية الولجة بين القدس وبيت لحم، الأمر الذي سيؤدي إلى خنق القرية وعزلها عن مئات الدونمات من الأراضي الزراعية التابعة لها، وسيُبقي على طريق واحد فقط يربطها بالضفة الغربية[191].

أما في قرية بلعين فقد شرع الجيش الإسرائيلي بتفكيك جزء من الجدار المقام على أراضيها، في 2011/6/26. وفي شهر تموز/ يوليو أنهى جيش الاحتلال نقل ذلك الجزء من الجدار، وذلك بعد حوالي سبع سنين من الضغط الجماهيري لأهالي بلعين والمتضامنين معهم، وبعد أربع سنوات على صدور قرار المحكمة العليا الإسرائيلية أيضاً؛ وبذلك استرجع أهالي القرية حوالي 700 دونم من الأراضي الزراعية التي ابتلعها الجدار، إلا أن 1,500 دونم أخرى بقيت مصادرة لأعمال الجدار[192].

وقالت مصادر إسرائيلية في أوائل سنة 2011 إن "إسرائيل" ستنتهي من أعمال بناء الجدار الفاصل في محيط مدينة القدس المحتلة، المسمى غلاف القدس في غضون عام واحد تقريباً. وقد تمّ فعلاً استكمال بناء جدار الفصل في النقاط المتبقية، والموجودة في مناطق قلنديا وغرب شعفاط بمساحة تتجاوز عشرين كيلومتراً خلال سنة 2011. أما الأحياء المهددة بعزلها عن القدس فهي: مخيم شعفاط، وراس خميس، وراس شحادة من أراضي شعفاط، وكفر عقب، وسميراميسو بعدما خرجت بلدات أبو ديس والسواحرة الشرقية والرام والضاحية[193].

أما على مستوى شمالي الضفة الغربية فيدور الحديث عن ظروف قاسية يعيشها 7,356 فلسطينياً بسبب الجدار العنصري في منطقة جنين؛ فهناك 11 تجمعاً سكانياً في محافظة جنين المحتلة يعيشون أوضاعاً إنسانية مأساوية، في معازل نشأت عقب بناء الجدار العنصري، حيث يحرمون من التواصل مع امتدادهم الطبيعي في جنين. وتعد بلدات برطعة الشرقية، وأم الريحان، وظهر العبد، وخربة عبد الله يونس، والمنظار والمالح، وعرب الحمدون، وخربة المكحل من أهم هذه المواقع المعزولة في جنين[194].

وكشفت الإغاثة الزراعية الفلسطينية في تقرير لها يوثق انتهاكات المستوطنين وجنود جيش الاحتلال الإسرائيلي في موسم قطاف زيتون 2011 عن حقائق مفزعة كرسها الاحتلال ودفعت بكثير من المزارعين الفلسطينيين لهجرة حقول الزيتون المعزولة داخل جدار الفصل العنصري.

فقد كشفت الإغاثة الزراعية الفلسطينية في مسح عشوائي أولي طال ثلاثة تجمعات في محافظة جنين أن جدار الفصل العنصري تسبب بهجرة المزارعين الفلسطينيين لما نسبته 46.5% من مساحة حقول الزيتون المعزولة بالجدار والبالغ مساحتها 750 دونماً.

وذكرت الإغاثة الزراعية في تقريرها أن جدار الفصل العنصري تحول من عائق لكثير من المزارعين الفلسطينيين، إلى ما يمكن وصفه بمانع يحول دون الوصول إلى أراضيهم الزراعية المعزولة داخل الجدار. وقدرت الإغاثة الزراعية الخسائر نتيجة هجرة المزارعين لحوالي 350 دونماً من حقول الزيتون المعزولة داخل الجدار بحوالي مليون شيكل إسرائيلي سنوياً (أي ما يعادل 300 ألف دولار). وحذرت الإغاثة الزراعية أنه إذا ما استمرت سلطات الاحتلال في اتباع ذات السياسة اتجاه الأراضي المعزولة داخل الجدار، فإن 70% من الأراضي الزراعية المعزولة داخل الجدار ستصبح مهجورة مع حلول سنة 2020. وهذا الواقع يوجب التحرك العاجل من المستوى السياسي الفلسطيني والمؤسسات الشعبية والأهلية ذات العلاقة، لإزالة عوائق وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم من جهة، وتحفيز القادرين على الوصول من خلال مبادرات وبرامج للإسهام في إعادة استخدام واستغلال المهجور.

وأظهرت الإغاثة الزراعية الإجراءات والتعقيدات التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لمنع وصول المزارعين إلى أراضيهم. ومنها التشدد في منح التصاريح للقادرين على العمل من المزارعين الفلسطينيين، ومنح التصاريح لكبار السن فقط، الأمر الذي حال دون قطف الزيتون. إضافة إلى تعمد سلطات الاحتلال منح التصاريح للمستفيد الأول من الأرض، وحرمان الزوجة أو الأبناء أو الأخوة من التصاريح، التي تخولهم الوصول إلى حقول الزيتون المعزولة داخل الجدار[195].

خاتمة

يسابق الاحتلال الإسرائيلي الزمن في برنامجه المكثف لتهويد القدس، وحسم مستقبلها في أية عملية تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين. وبوجود حكومة إسرائيلية متطرفة يمينياً ودينياً، مدعومة بمجتمع صهيوني تزداد ميوله في الاتجاه نفسه، فإن إجراءات التهويد والممارسات العنصرية تزداد شدة وقسوة ضدّ المقدسات الإسلامية والمسيحية، وضدّ الإنسان الفلسطيني والأرض الفلسطينية.

وقد كان الإصرار الإسرائيلي على الاستمرار في برامج التهويد والاستيطان رسالة إلى الجانب الفلسطيني والعربي والدولي، بأن "إسرائيل" مستعدة لإفشال مسار التسوية السلمية وإفراغه من معناه، والضرب بعرض الحائط قرارات الأمم المتحدة وأية جهود دولية، حتى الأمريكية منها، عندما يتعارض الأمر مع سياساتها الاستيطانية التهويدية. ولذلك فإن سنة 2011 لم تحمل جديداً في السياسات الإسرائيلية تجاه الأرض والمقدسات، سوى المزيد من الإجراءات التهويدية الحثيثة والمتسارعة، والتي يظهر أنها ستمثل السمة العامة لسنة 2012 أيضاً.

هوامش الفصل السادس

[1] عبد الله ابحيص وزياد الحسن ومريم عيتاني، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2010/8/22-2011/8/21** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2011)، ص 17 و45.

[2] *The Jerusalem Post*, 4/8/2011.

[3] *Ibid*.

[4] **هآرتس**، 2011/5/17.

[5] **المرجع نفسه**.

[6] *The Jerusalem Post*, 15/6/2011, http://www.jpost.com/DiplomacyAndPolitics/Article.aspx?id=225086

[7] Police Promise Greater Jewish Access to Temple, site of The Temple Institute, cited from Arutz 7 (Israel National News), 7/8/2011, www.templeinstitute.org/archive/07-08-11a.htm

[8] **يديعوت أحرونوت**، 2011/4/5.

[9] عبد الله ابحيص وزياد الحسن ومريم عيتاني، **عين على الأقصى**، ص 32.

[10] **المرجع نفسه**.

[11] **المرجع نفسه**، ص 11.

[12] مركز أبحاث الأراضي – القدس، المقدسيون يودعون عامهم بمزيد من الهدم والتشريد، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/12/1، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3989

[13] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2010/11/4، انظر: http://www.iaqsa.com/

[14] *The Jerusalem Post*, 24/6/2001.

[15] للاطلاع على خلفية وضع التلة وأسباب انهيارها، انظر: لجنة خبراء الإيسيسكو الآثاريين، "التقرير الفني والقانوني الموثق بالخرائط والصور بشأن الحفريات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي حول المسجد الأقصى في القدس الشريف،" المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (إيسيسكو) واللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم، عمّان، 15-2007/4/16، ص 20-21، منشور في: http://www.foraqsa.com/library/studies/aqsaDiggings_legal_rep.doc

[16] المرجع نفسه، ص 12-16.

[17] المرجع نفسه، ص 21.

[18] انظر: تصريح مدير عام اليونسكو، كويشيرو ماتسورا، موقع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2007/3/14، في: http://www.unesco.org/ar/home/ar-single-view/news/-3c46b63bad/cHash/99521d6410/
وللاطلاع على النص الكامل لتقرير البعثة، انظر:
"Report of the Technical Mission to the Old City of Jerusalem (27 February-2 March 2007)," UNESCO, 12/3/2007, http://www.unesco.org/bpi/pdf/jerusalem_report_en.pdf

[19] انظر: المجلس التنفيذي لليونسكو يعتمد خمسة قرارات تتعلق بعمل المنظمة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، الدورة 185، اليونسكو، 2011/10/21، في:
http://www.unesco.org/new/ar/media-services/single-view/news/executive_board_adopts_five_decisions_concerning_unescos_work_in_the_occupied_palestinian_and_arab_territories/

[20] معلومات مستقاة من لقاءات شخصية للباحث بأعضاء من البعثة التي أجرت المعاينة.

[21] **العرب اليوم**، 2011/6/28.

[22] *The Jerusalem Post*, 24/5/2011.

[23] هدم طريق باب المغاربة هو هدم لأجزاء من المسجد الأقصى، ونحذّر من تداعياته الخطيرة، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2011/10/26.

[24] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/11/13، انظر: http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?ItemId=2958

[25] **الأهرام**، 2011/11/16.

[26] **الأهرام**، 2011/11/19.

[27] موقع مدينة القدس، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2011/11/24، انظر:
http://alquds-online.org/index.php?s=news&cat=9&id=7517

[28] **الغد**، 2011/11/26.

[29] *The Jerusalem Post*, 27/11/2011.

[30] *The Jerusalem Post*, 9/12/2011.

[31] **الغد**، 2011/12/12.

[32] وفا، 2011/12/14.

[33] عبد الله ابحيص وزياد الحسن ومريم عيتاني، **عين على الأقصى**، ص 45.

[34] **المرجع نفسه**، ص 115.

[35] **المرجع نفسه**، ص 116.

[36] **المرجع نفسه**.

[37] **المرجع نفسه**، ص 118.

[38] فلسطينيو 48، 2011/8/1، انظر: http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=74104

[39] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/8/6، انظر: http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=21784

[40] موقع مركز إعلام القدس، 2011/8/5، انظر: http://www.qudsmedia.com/?p=22587

[41] فلسطينيو 48، 2011/8/5، انظر: http://www.pls48.net/default.asp?id=74214

[42] 170 ألف مصلٍ أدوا صلاة الجمعة الثانية من رمضان في المسجد الأقصى المبارك، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2011/8/12.

[43] فلسطين أون لاين، 2011/8/19.

[44] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/8/27، انظر: http://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=5377

[45] مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2011/1/13.

[46] مركز أبحاث الأراضي، متحف التسامح لا يتسامح مع عظام الموتى، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/7/1، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3313

[47] لمزيد من المعلومات حول مشروع مركز الكرامة الإنسانية – متحف التسامح، انظر: Museum of Tolerance, Jerusalem, site of Simon Wiesenthal Center, http://www.wiesenthal.com/site/pp.asp?c=lsKWLbPJLnF&b=5505225

[48] وفا، 2011/7/13.

[49] مركز إعلام القدس، 2011/9/26، انظر: http://www.qudsmedia.com/?p=30923

[50] وفا، 2011/10/13.

[51] مركز أبحاث الأراضي، المتطرفون اليهود يعتدون على قدسية المساجد بحرقها وتدنيسها بالشعارات المعادية، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/12/15، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4079

[52] The Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ), Rerouting of the Apartheid Wall Section in Beit Jala city North of Bethlehem Governorate, Project for Monitoring Israeli Occupation Activities (POICA), 12/9/2011, http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3476

[53] See CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.5, p. 96.

[54] مركز أبحاث الأراضي، استهداف مسجد بيرزيت الكبير – محافظة رام الله، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/9/13، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3510

[55] مركز أبحاث الأراضي، إضرام نيران على مدخل مسجد علي بن أبي طالب في بلدة بروقين– محافظة سلفيت، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/12/8، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3970

[56] بناء على تقرير: "مؤسسة الأقصى" ترصد سبعين إعتداء إسرائيلياً على المقدسات خلال العام 2011، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2012/1/10.
لقد تمت مراجعة الجدول ومقارنته مع تقارير فردية على مدار السنة لعدد من الجهات، أبرزها التقارير الصادرة عن مشروع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، وقد تمت الإشارة لهذه التقارير حيثما اقتبست معلومة منها.

[57] مركز أبحاث الأراضي، مستعمرون يعتدون على بسطات تجارية ومقابر المسلمين في الخليل، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/4/12، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3119

[58] مركز أبحاث الأراضي، مستعمرون يجولون في أراضي بيت أمر ويقيمون طقوساً دينية في مقبرة إسلامية – محافظة الخليل، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/8/15، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3789

[59] أريج، الإدارة المدنية الإسرائيلية تستهدف مجدداً قرية نحالين الفلسطينية بمزيد من أوامر وقف العمل والبناء، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/11/22، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3856

[60] مركز أبحاث الأراضي، إضرام نيران على مدخل مسجد علي بن أبي طالب في بلدة بروقين – محافظة سلفيت، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/12/8، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3970

[61] **العرب اليوم**، 2011/12/9.

[62] **الغد**، 2011/12/13.

[63] بين يدي هذا النقاش والتحليل للأرقام، لا بدّ من الإشارة إلى أن كثيراً من الأرقام الواردة هنا مستقاة مما يصدره معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، وهو الجهة الوحيدة تقريباً في دولة الاحتلال التي تصدر أرقاماً تفصيلية تتعلق بالقدس، وهو يعتمد على البيانات التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي، ويحللها، ويضيف عليها نتائج دراساته الميدانية، وهذه الأرقام تتأخر عاماً كاملاً عن أرقام الجهاز آنف الذكر، فالجهاز يصدر بيانات 2010 في منتصف سنة 2011، أما مركز القدس للدراسات الإسرائيلية فيصدر بيانات 2009 في نهاية سنة 2011. لذلك نلجأ في العادة للاستعانة بما تصدره دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، التي تنشر المؤشرات الأساسية حول القدس في كتابها السنوي *Statistical Abstract of Israel*، إلا أنه لا يتضمن مؤشرات تفصيلية عن القدس.

[64] See CBS, *Statistical Abstract of Israel 2010*, no. 61, table 2.5, pp. 94–95, http://www1.cbs.gov.il/shnaton61/shnaton61_all_e.pdf; and CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.5, pp. 94–95.

[65] JIIS, *Statistical Yearbook of Jerusalem 2011* (Jerusalem: JIIS, 2011), Chapter III- Population, Introduction, http://jiis.org/.upload/shnaton-mavo-C-eng.doc

[66] *Ibid*., table III/1, http://jiis.org/.upload/yearbook/10_11/C/shnaton%20C0111.pdf

[67] *Ibid*., table III/3, http://jiis.org/.upload/shnaton%20C0311.pdf

[68] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.5, p. 94.

[69] *Ibid*.

[70] *Ibid*., table 2.18, p. 139.

[71] JIIS, *Statistical Yearbook of Jerusalem 2011*, table III/8, http://jiis.org/.upload/yearbook/10_11/C/shnaton%20C0811.pdf

[72] ARIJ, "Israel Insists to Topple the Peace Process Based on Two State Solution" 1028 New Housing Units in East Jerusalem &W. Bank Settlements, POICA, 2/1/2012, http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4107

[73] والأغرب من ذلك أن المفاوض الفلسطيني في "مواجهته" للتوسعة المستمرة للمستعمرات لم يستخدم هذه الحقائق ولو لمرة واحدة.

[74] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.5, p. 94.

[75] Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2011*, p. 17.

[76] JIIS, *Statistical Yearbook of Jerusalem 2011*, table III/17, http://jiis.org/.upload/yearbook/10_11/C/shnaton%20C1711.pdf

[77] See *Ibid*., table V/9, http://jiis.org/.upload/yearbook/10_11/E/shnaton%20E0911.pdf

[78] Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2011*, p. 9.

[79] فلسطين أون لاين، 2011/12/12.

[80] معاً، 2011/9/14، انظر: http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=419996

[81] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs occupied Palestinian territory (OCHA-oPt), *Bedouin Relocation: Threat of Displacement in the Jerusalem Periphery* (Jerusalem: OCHA-oPt, 2011), p. 1, http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_bedouin_FactSheet_October_2011_english.pdf

[82] *The Jerusalem Post*, 17/12/2011, http://www.jpost.com/NationalNews/Article.aspx?id=249831

[83] للمزيد من المعلومات حول لجنة غافني وتوصياتها، انظر:

B'Tselem-The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, *A Policy of Discrimination: Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem* (1995), pp. 32-33.

[84] مركز أبحاث الأراضي، حصاد الانتهاكات الإسرائيلية ضد الأرض والسكن في القدس لعام 2011، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2012/1/1، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4148

[85] المرجع نفسه.

[86] Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2011*, p. 9.

[87] Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2009/2010* (Jerusalem: JIIS, 2010), p. 31, http://jiis.org/.upload/facts-2010-eng%20(1).pdf

[88] مركز باحث للدراسات، تقرير حال القدس خلال الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر وحتى كانون الأول/ ديسمبر 2011، 2012/2/14، انظر: http://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=15143&cid=28

[89] انظر التقرير المنشور في جريدة **هآرتس**، ويتحدث في سياقه عن بائع كعك اسمه زكي صباح تترتب عليه ديون للبلدية تزيد قيمتها عن 330 ألف شيكل وقد تمّ سجنه لعدم وفائه بها، في:
Haaretz, 28/12/2011, http://www.haaretz.com/print-edition/news/jerusalem-baygele-no-more-1.403992

[90] مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، تقرير الانتهاكات الشهري لشهر آذار/ مارس 2011، موقع مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، انظر: http://home.al-maqdese.org/ar/1/3/1115/?tn=violtions_reports

[91] مركز إعلام القدس، 2011/9/7، انظر: http://www.qudsmedia.com/?p=28172

[92] وفا، 2011/9/8.

[93] مركز إعلام القدس، 2011/9/13، انظر: http://www.qudsmedia.com/?p=29142

[94] وفا، 2011/9/14.

[95] Nisreen Alyan, "Violations of the "Youth Law (Adjudication, Punishment and Methods of Treatment) – 1971" by the Israeli Police in East Jerusalem," site of The Association for Civil Rights in Israel, March 2011, http://www.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2011/05/Youth-Law-Violation-in-East-Jerusalem_ACRI.doc

[96] مركز أبحاث الأراضي، إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس: تطهير عرقي للفلسطينيين ومحو لتاريخهم الأصيل، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/10/28، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3698

[97] مركز أبحاث الأراضي، تمديد إغلاق أربع مؤسسات فلسطينية في القدس مدة عام، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/12/2، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4052

[98] **القدس العربي**، 2011/6/2.

[99] *Yedioth Ahronoth*, 6/6/2011, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4070102,00.html

[100] **هآرتس**، 2011/2/15.

[101] *The Jerusalem Post*, 17/5/2011.

[102] *The Jerusalem Post*, 2/6/2011.

[103] **يديعوت أحرونوت**، 2011/6/22.

[104] مركز إعلام القدس، 2011/6/25، انظر: http://www.qudsmedia.com/?p=17017

[105] *The Jerusalem Post*, 29/5/2011, http://www.jpost.com/DiplomacyAndPolitics/Article.aspx?id=222682

[106] مركز أبحاث الأراضي، حكومة الاحتلال تنوي إقامة حديقة توراتية على أراضي العيسوية، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/11/20، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3924

[107] مركز أبحاث الأراضي، البدء في أعمال التأسيس لمشروع الحديقة التلمودية على أراضي بلدة، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2012/1/15، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4213

[108] مركز أبحاث الأراضي، بلدية القدس تعتدي على ملعب طلابي وتقوم بتجريفه تمهيداً لوضع يدها عليه، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/12/20، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4048

[109] OCHA-oPt, West Bank Access Restrictions-Jerusalem, http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_closure_map_2011_12_21_jerusalem.pdf

[110] Ibid.

[111] انظر مثلاً: أريج، العزل يتهدد قرية الولجة الفلسطينية مع استكمال بناء جدار العزل العنصري على أراضيها، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/10/5، في: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3603؛ وانظر: أريج، الاحتلال الإسرائيلي يزيد من حصانة المستوطنات الإسرائيلية في تجمع غوش عتصيون الاستيطاني، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/12/4، في: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3894

[112] مركز أبحاث الأراضي، جدار الفصل والتوسع العنصري يلتهم مساحات أخرى من أراضي قلنديا – محافظة القدس، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2011/12/6، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=3980

[113] **الدستور**، 2012/2/23.

[114] ARIJ, "Israel Insists to Topple the Peace Process Based on Two State Solution" 1028 New Housing Units in East Jerusalem &W. Bank Settlements.

[115] *The Jerusalem Post*, 20/8/2011.

[116] See Jerusalem Light Rail Project: Israel, site of railway-technology.com, http://www.railway-technology.com/projects/jerusalem/

[117] Ibid.

[118] عشية افتتاح القطار، أعدت جريدة **الجارديان** تحقيقاً مطولاً حوله وحول الاعتراضات عليه، انظر:
Jerusalem's Long-Awaited Light Railway Splits Opinion, *The Guardian*, 17/8/2011, http://www.guardian.co.uk/world/2011/aug/17/jerusalem-light-railway-opinion

وانظر أيضاً:

Haaretz, 27/2/2011, http://www.haaretz.com/print-edition/news/jerusalem-residents-hold-demonstration-over-light-rail-problems-1.414981; and *Yedioth Ahronoth*, 4/9/2011, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4117128,00.html

[119] Meeting Minutes Dr Saeb Erekat-Sen. George Mitchell, 21/10/2009, p. 5, Al Jazeera, http://transparency.aljazeera.net/files/4899.PDF

[120] Ibid., p. 14.

[121] Meeting Minutes on Borders, Tzipi Livni (and team) with Ahmad Qurei (and team), 4/5/2008, p. 6, Al Jazeera, http://transparency.aljazeera.net/files/2648.PDF

[122] Minutes of the General Plenary Meeting, Ahmad Qurei (and team) with Tzipi Livni (and team), 30/6/2008, p. 6, Al Jazeera, http://transparency.aljazeera.net/ar/projects/thepalestinepapers/2012191549937614.html

[123] Ibid., p. 12.

[124] Meeting Minutes, Saeb Erekat with Robert Serry, 13/10/2009, p. 3, Al Jazeera, http://transparency.aljazeera.net/files/4882.PDF

[125] Meeting Minutes on Borders, Tzipi Livni (and team) and Ahmad Qurei (and team), 4/5/2008, pp. 5-11 and 13, Al Jazeera.

[126] Ibid., p.2.

[127] Minutes of the General Plenary Meeting, Ahmad Qurei (and team) with Tzipi Livni (and team), 30/6/2008, p. 13, Al Jazeera.

[128] Meeting Minutes on Borders, Tzipi Livni (and team) and Ahmad Qurei (and team), 4/5/2008, p. 2, Al Jazeera.

[129] Meeting Minutes, Dr Saeb Erakat with Negotiations Support Team, 5/5/2009, p. 2, Al Jazeera, http://transparency.aljazeera.net/files/4558.PDF

[130] عرب 48، 2010/6/30، انظر: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=71990

[131] مركز إعلام القدس، 2011/9/26، انظر: http://www.qudsmedia.com/?p=31049

[132] مركز إعلام القدس، 2011/12/6، انظر: http://www.qudsmedia.com/?p=42694

[133] **السبيل**، 2011/12/8.

[134] **السبيل**، 2012/1/23.

[135] The Knesset Official Website, http://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic10_eng.htm.

[136] قدم مشروع القانون تحت رقم H.R.1006، وللاطلاع على نصه، انظر:

H.R.1006 - Jerusalem Embassy and Recognition Act of 2011, site of OpenCongress, http://www.opencongress.org/bill/112-h1006/show

[137] *The Jerusalem Post*, 12/9/2011.

[138] See CBS, *Statistical Abstract of Israel 2011*, no. 62, table 2.5, p. 95; and Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem: Facts and Trends 2011* (Jerusalem: JIIS, 2011), p. 9, http://jiis.org/.upload/facts-2011-eng-internet.pdf

[139] مديحة الأعرج، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، تقرير الاستيطان الأسبوعي، الأسبوع الثاني من كانون الثاني/ يناير من 2012/1/7-2012/1/13.

[140] **السبيل**، 2011/11/3.

[141] فلسطين أون لاين، 2011/9/2.

[142] دائرة العلاقات الدولية، شعب تحت الاحتلال "آب 2011"، موقع منظمة التحرير الفلسطينية – دائرة العلاقات الدولية، 2011/9/7، انظر: http://www.dair.plo.ps/beta/V1/showNewsDetailsView.php?newsId=301

[143] See Peace Now, "Construction Per Person in the Settlements is Nearly Twice that in Israel," site of Peace Now, 7/9/2011, http://peacenow.org.il/eng/ConstructionReport0911Eng

[144] See Ibid.

[145] Peace Now, "Torpedoing the Two State Solution: Summary of 2011 in the Settlements," January 2012, http://peacenow.org.il/eng/2011Summary

[146] See Ibid.

[147] See Peace Now, "Construction Per Person in the Settlements is Nearly Twice that in Israel."

[148] مركز المعلومات لشؤون الجدار والاستيطان، "انتهاكات قوات الاحتلال وقطعان مستوطنيه بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العام 2011،" وزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان، السلطة الوطنية الفلسطينية، كانون الثاني/ يناير 2012، انظر: http://www.most.pna.ps/portal/images/monthlyReport/annual2011.pdf

[149] Peace Now, "Torpedoing the Two State Solution: Summary of 2011 in the Settlements."

[150] مركز أبحاث الأراضي، "حصاد الانتهاكات الإسرائيلية للعام 2011،" موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2012/1/2، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4146

[151] مركز أبحاث الأراضي، "حصاد الانتهاكات الإسرائيلية ضد الأرض والسكن في القدس لعام 2011،" موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، 2012/1/1، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=4148

[152] بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "نهب واستغلال: سياسة إسرائيل في منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت،" أيار/ مايو 2011، انظر:
http://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/dispossession-and-exploitation-israels-policy-jordan-valley-and-northern-dead-se

[153] **الغد**، 2011/5/22.

[154] الجزيرة.نت، 2011/1/31.

[155] **الدستور**، 2011/2/1.

[156] **الدستور**، 2011/2/9.

[157] وفا، 2011/4/4.

[158] قدس برس، 2011/7/9.

[159] **الغد**، 2011/9/29.

[160] **السبيل**، 2011/9/29.

[161] **الأيام**، رام الله، 2011/11/20.

[162] قدس برس، 2011/11/28.

[163] **الحياة**، 2011/12/9.

[164] **الدستور**، 2011/2/9.

[165] الأمانة العامة، موقع رئاسة الوزراء، السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة، 2010/7/19، انظر:
http://www.pmo.gov.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=510:---------2009&catid=49:2009-04-22-11-37-41&Itemid=60

[166] مشكلات القطاع الزراعي في فلسطين، وفا، انظر: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2514

[167] **الحياة**، 2011/2/10.

[168] موقع مؤسسة النقب للأرض والإنسان، 2011/6/7، انظر: www.negevlb.org/arabic/?action=print&id=1528

[169] فلسطين أون لاين، 2012/5/7.

[170] **الدستور**، 2011/2/21.

[171] **الغد**، 2011/3/17.

[172] **الاتحاد**، 2011/5/6.

[173] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/6/6.

[174] **المستقبل**، 2011/6/9.

[175] **القدس**، 2011/6/14.

[176] **الدستور**، 2011/7/5.

[177] **الأيام**، رام الله، 2011/7/24.

[178] وفا، 2011/7/31.

[179] **الاتحاد**، 2011/8/26.

[180] **السبيل**، 2011/9/7.

[181] **الدستور**، 2011/9/20.

[182] فلسطين أون لاين، 2011/10/6.

[183] قدس برس، 2011/10/10.

[184] وفا، 2011/10/9.

[185] **الغد**، 2011/10/22.

[186] "مراقب الشؤون الإنسانية: كانون الأول/ ديسمبر 2011،" مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2012/1/19، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2012_01_19_arabic.pdf

[187] انظر: المرجع نفسه؛ وموقع محيط، 2012/1/26.

[188] "إحصاءات هدم المنازل للعام 2011،" موقع الأونروا، انظر: http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=979

[189] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح أثر جدار الضم والتوسع على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للتجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها، حزيران 2008،" المؤتمر الصحفي حول نتائج المسح، تشرين الأول/ أكتوبر 2008، ص 17، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/wall_a.pdf

[190] بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة: ملخص العام 2011،" ص 48، انظر: http://www.btselem.org/download/2011_annual_report_arabic.pdf

[191] المرجع نفسه.

[192] انظر: المرجع نفسه، ص 49؛ ووفا، 2011/1/26.

[193] انظر: **الشرق الأوسط**، 2011/1/18.

[194] **الغد**، 2011/4/26.

[195] فلسطينيو 48، 2011/11/12.

The Palestinian Strategic Report 2011

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 الذي يصدر للعام السابع على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2011، بل وجانباً من سنة 2012؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، وبمسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني؛ كما يسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-11-6

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت